ما فهمه العلوي على غير وجهه من شرح جمل الزجاجي
دراسة نحوية تحليلية

إعداد

د/ مرفت إبراهيم علي إبراهيم حفناوي

المدرس بقسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالزقازيق .

والأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص (النحو والصرف)بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

جامعة القصيم

ما فهمه العلوي على غير وجهه من شرح جمل الزجاجي
دراسة نحوية تحليلية

مرفت إبراهيم علي إبراهيم حفناوي

قسم اللغويات – كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، مصر.

كلية اللغة العربية– جامعة القصيم والدراسات الاجتماعية قسم النحو والصرف.

الإيميل الجامعي :–mervat hafnawi67@azhar.edu.eg

الملخص :

إنَّ علم النحو من أهم أدوات فهم النَّص؛ لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب؛ ولأن فهم النص فهماً صحيحًا يتطلب أن يُلِمَّ المعرب بقواعد النحو، فقد تنوعت كتب النحو دراسة وشرحًا ومن الشروح المختصرة التي أعدها مؤلفوها للمبتدئين (الجمل في النحو للزجاجي)؛ ولأهميته وقيمته العلمية تناوله النحويون بالشرح والتحليل، فكان من شُرَّاح هذا السفر القيم (العلوي) في كتابه الموسوم بـ(المنهاج في شرح جمل الزجاجي)، فقد شرح الجمل شرحًا وافيًا، وله عليه مآخذ أصاب في بعضها وجانبه الصواب في الآخر؛ لفهمه كلام الزجاجي على غير وجهه؛ ولمنزلة الكتابين وغزارة علم العالمين آثرت جمع المسائل التي فهمها العلوي على غير وجهها من شرح جمل الزجاجي وتحليلها بغية الإيضاح وتقريب وجهات النظر ورد الحق لذويه

وتظهر أهمية البحث في أن المكتبة العربية تفتقر إلى مثل هذه الدراسات النحوية النقدية، التي تثري الدرس اللغوي بتناول جانبًا من فهم أحد النحاة،

وهو العلوي لنحو عالم آخر فذ مثل الزجاجي؛ ولأهمية الموضوع وما يقدمه من جديد في احتساب السياق اللغوي، وغرض المتكلم وطبيعة مؤلفه، والسياق غير اللغوي في الترجيح بين الآراء والأوجه الإعرابية، دراسة ما للاختلاف في الفهم النحوي بين عالمين جليلين من فائدة وأثره في إثراء الدرس النحوي وخصوصًا أنهما من مدرسة واحدة .

الكلمات المفتاحية : – ما فهمه العلوي– الفهم على غير وجهه – شرح جمل الزجاجي –المنهاج في شرح جمل الزجاجي .

What Alawi understood on his face from the explanation of the glass camel
Analytical grammatical study

Mervat Ibrahim Ali Ibrahim Hefnawi
Department of Linguistics - Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Zagazig.
College of Arabic Language - Qassim University and Social Studies Department of Grammar and Morphology
University Email: -Mervathafnawi67@azhar.edu.eg

Abstract:
The science of grammar is one of the most important tools for understanding the text, because the meaning changes and varies according to the expression, and because understanding the text correctly requires that the Arabist know the rules of grammar, the grammar books varied study and explanation and brief explanations prepared by their authors for beginners (sentences in grammar for glass) He explained the sentences thoroughly, and he has shortcomings in some of them and his right side in the other, because he understood the words of the glass on the wrong face, and the status of the two books and the abundance of knowledge of the worlds preferred to collect the issues that Alawi understood differently from the explanation of the glass sentences and analyze them in order to clarify and bring views closer and restore the truth to his family.
The importance of the research appears in the fact that the Arabic library lacks such critical grammatical studies, which enrich the linguistic lesson by addressing part of the understanding of one grammarian, which is the upper towards another world such as glass; One

Keywords:- What the upper understood - misunderstanding - Explanation of the glass sentences - The curriculum in explaining the glass sentences.

المقدمة

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاماً على النبي المصطفى وعلى آله وصحبه الكرام.

أما بعد

فإنَّ علم النحو من أجلِّ العلوم وأعلاها قَدْراً، وهو من أهم أدوات فهم النَّص ؛لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب ؛ ولأن فهم النص فهماً صحيحًا يتطلب أن يلمَّ المعرب بقواعد النحو، فقد تنوعت كتب النحو دراسة وشرحًا من عهد سيبويه إمام النحاة إلى وقتنا هذا فمنها : ما اختص بشروح القواعد كمؤلفات ابن مالك وشروحها المختلفة، ومنها ما اختصَّ بمعاني القرآن وإعرابه ككتب المعاني و الأعاريب، من مثل معاني القرآن للفراء، وإعراب القرآن للنحاس، ومنها الشروح المختصرة ، التي أعدها مؤلفوها للمبتدئين كالجمل في النحو الزجاجي ولأهميته وقيمته العلمية تناوله النحويون بالشرح والتحليل ، فكان من شراح هذا السفر القيم (العلوي) في كتابه الموسوم بـ(المنهاج في شرح جمل الزجاجي)، فقد شرح الجمل شرحًا وافيًا ، وله عليه مآخذ أصاب في بعضها وجانبه الصواب في الآخر ؛ لفهمه كلام الزجاجي على غير وجهه ؛ ولمنزلة الكتابين وغزارة علم العالمين آثرت جمع المسائل التي فهمها العلوي على غير وجهها من شرح جمل الزجاجي وتحليلها بغية الإيضاح وتقريب وجهات النظر ورد الحق لذويه ومن أهم سباب اختياري لهذا البحث ما يلي:

١-أن المكتبة العربية تفتقر إلى مثل هذه الدراسات النحوية النقدية، التي تثري الدرس اللغوي بتناول جانبًا من فهم أحد النحاة، وهو العلوي لنحو عالم آخر فذ مثل الزجاجي .

٢-أهمية الموضوع وما يقدمه من جديد في احتساب السياق اللغوي، وغرض المتكلم وطبيعة مؤلفه، والسياق غير اللغوي في الترجيح بين الآراء والأوجه الإعرابية .

٣- دراسة ما للاختلاف في الفهم النحوي بين عالمين جليلين من فائدة وأثره في إثراء الدرس النحوي وخصوصًا أنهما من مدرسة واحدة.

وتتضح مشكلة البحث في عدة تساؤلات :

- لِمَ فهم العلوي كلام الزجاجي على غير وجهه ؟

- هل المبالغة في الصنعة النحوية كانت سببا في الفهم الخاطِيء عند العلوي ؟

- هل وافق ما فهمه العلوي عن الزجاجي فهم غيره من شراح الجمل ؟

ويهدف البحث إلى :

١-دراسة المسائل التي فهمها العلوي على غير وجهها والمقاربة بين ما فهمه العلوي وما قصده الزجاجي . وفق طبيعة الكتاب .

٢- دراسة ما فهمه العلوي ومطابقته من عدمها مع فهم غيره من شرَّاح الجمل .

٣- مدى تأثر العلوي بفهم غيره من شراح الجمل السابقين له .

الدراسات السابقة :

لم أقف فيما وقع تحت يدي من مصادر على دراسة مماثلة أو قريبة منها، ولكن هناك دراسة ذات صلة بموضوع البحث عامة وهي

مآخذ شراح الجمل على الزجاجي في الشروح المطبوعة حتى نهاية عام١٤٢٥هـ دراسةً وتقويمًا – سليمان بن عمر بن محمد السحيباني رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود .

منهج البحث :

اعتمدت في دراستي لهذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي (وصف الرأي وتحليله تحليلاً دقيقًا حسب ماورد عن النحاة السابقين ، ووفقًا للفكر النحوي للزجاجي)

خطة البحث

واقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتمهيد وتقفوها خاتمة .

المبحث الأول :- ما فهمه العلوي على غير وجهه من المنهج والتبويب وعدَّه من التداخل في المادة النحوية. ، وفيه مسألتان:

المبحث الثاني :ـ ما فهمه على غير وجهه من الآراء والمسائل.، وفيه خمس مسائل

المبحث الثالث :- ما فهمه من غير وجهه ممَّا يتعلق بالشواهد .، وفيه مسألتان

الخاتمة :ـ أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي، وأتبعتها بثبتٍ للمصادر والمراجع التي استعنت بها في البحث :

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه وأن ينفع به .

تمهيد

الفهم لغة: معرفتك الشيء بالقلب ، يقال : فَهِمَه فَهْماً وفَهَماً وفَهامةً : عَلِمَه؛ وفَهِمْتُ الشيء عَقَلْتَه وعَرَفْتَه ،وفَهّمت فُلَانًا وأفْهَمته، وتَفَهّم الْكَلَامَ: فَهِمه شيْئًا بعد شيء.

ورجلٌ فَهِمٌ: سريعُ الفَهم، وَيُقَال: فهْم وفَهَمٌ وتفهَّمْتُ الْمَعْنى: إِذا تَكَلّفْتَ فَهْمَه[١] .

والفهم اصطلاحًا : هو تصور المعنى من لفظ المخاطب [٢]

وعلم النحو هو: علم يعرف به أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناءً [٣]

فالفهم النحوي يدل على تلك العملية العقلية التي تقوم على فهم العلاقات النحوية بين الكلمات داخل الجمل، والتراكيب بما يحقق المقصـود من الكلام [٤] فلكي يفهم النص لابد من معرفة معناه؛ لأن المعنى يتغير

---

١ – ينظر لسان العرب (فهم) ٣٤٨١/٥ تحقيق، عبد الله علي الكبير وآخرون، طبعة دار المعارف ، تهذيب اللغة للأزهري١٧٧/٦ ، المحقق: محمد عوض مرعب ،الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى (٢٠٠١م)

٢ – معجم التعريفات للجرجاني ص١٤٢ تحقيق محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة

٣ –شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١٢/١، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م ،وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي ،شرح لأحمد بن مساعد الحازمي ٢١/١ الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ،الطبعة: الأولى،(١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م) .

٤ – ينظر فاعلية إستراتيجية وودز في تنمية مهارات الفهم النحوي لدى طلاب المرحلة الثانوية ص٣٢٠. د. علي بن أحمد المنتشري ، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، المدينة المنورة، العدد الثالث – محرم ١٤٤٢هـ/ سبتمبر ٢٠٢٠م .

ويختلف باختلاف الإعراب؛ فالإعراب فرع المعنى وهو الذي يبرز المعاني، ويرتبط المعنى بالإعراب ؛ فيلزم لتمام المعنى صحة الإعراب ، ولكمال الإعراب صحة المعنى ،وهما شرطان أساسيان في فهم النص، فلو قلت (ما أحسن زيًدا) و(ما أحسن زيدٌ) إن نصبت كانت (ما) تعجبية، وإن رفعت كانت (ما) نافية تنفي إحسان زيد، وكذا لو قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن إن نصبت الفعل قصدت النهى عن الجمع بينهما ؛ فلك أن تشرب اللبن منفرداً وتأكل السمك منفردًا وعليه تكون (الواو) للمعية والفعل المضارع منصوب بأن مضمرة بعد(واو) المعية ،ولك أن تجزم الفعل إن قصدت النهى عن كل بمفرده ، فلا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وعليه تكون الواو عاطفة ، ولك أن ترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني أي: لا تأكل السمك ولك شُرْب اللبن ؛ فتكون الواو استئنافية [١]؛ فالإعراب بالتأكيد قائم على إبانة المعاني المكنونةِ داخل المباني في السياقات ولا فائدة في الإعراب إذا لم يتحصل المعنى المفيد لابد من توافقهما حتى تتحصل لنا نتيجة ثنائية قائمة على صواب الإعراب وصحة المعنى الذي يعنيه النص.، فلولا علم النحو ما استطعنا أن نفهم الدلالات المختلفة من النص لذلك يقول الزجاجي " فإن قال قائل :فما الفائدة في تعلم النحو ،وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب ، ولا معرفة به فيَفهَمُون ويُفْهِمُون غيرهم مثل ذلك ؛ فالجواب في ذلك أن يقال له الفائدة فيه الوصول إلى التكلم

١ – ينظر أهمية علم النحو في فهم النص الشرعي ص٣٤ ، وليد هاشم كردي ، وإسماعيل حبيب محمود الدراجي ، جامعة تشاناكالي ١٨مارت –تركيا –مجلة كلية اللاهوت (سيفا ٣١–٤٩)العدد الثامن .

بكلام العرب على الحقيقة صوابًا غير مبدل ولا مغَيِّر"[1] فمفاد كلام الزجاجي، أن الألفاظَ مغلقةٌ على معانيها و الإعرابُ هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها فهو المستخرِجَ لها، وأنه المعيارُ الذي لا يتضح نُقصانُ كلامٍ ورُجحانهُ حتى يُعرضَ عليه. والميزان الذي لا يُعرف صحيحٌ الكلام من فاسده حتّى يُرجَعَ إليه[2]، ففهم غرض المتكلم فهمًا صحيحًا لا يكون إلا بالفهم النحوي الصحيح ؛ إذ الجهل بالنحو يفضي إلى الفهم الخاطئ .

أسباب اختلاف النحويين في الفهم والتحليل النحوي

تعددت أوجه الاختلاف النحوي فشملت كل جزئية من جزيئاته، وشملت أصوله التي بني عليها، وهو اختلاف بين النحاة وليس اختلافًا بين مدارس كل منها تنتمي إلى اتجاهٍ معينٍ ، فاختلاف النحاة حول جواز مسألة معينة ومنعها أمر طبعي في النحو؛ فالمطالِع لكتب النحو يجد استخدام النحاة غالبا للعبارات التي تدل على الخلاف من مثل الجواز أو الرجحان، والوجه الأول هو الظاهر، وما قاله فلان يفسد المعنى وما قاله الآخر يعضد المعنى ويقويه، وغيرها من العبارات فنجد في المسألة الواحدة تعدد الأوجه الإعرابية التي تستدعي دراستها والوقوف على أيها أصح والاختلافات في الدرس النحوي العربي، ربما عدها بعض الدارسين عبئاً إضافياً ثقيلاً باء

---

١ – الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٩٥ ،تحقيق د/مازن المبارك ، دار النفائس ، الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

٢ – ينظر دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني صـ٢٨، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م) .

بأوزاره هذا النحو، وعدها الآخرون ثراءً وإثراءً للدرس النحوي –والأرجح أن تعدد أوجه التحليل للقضية النحوية يعكس أوجهاً وجملة من الاحتمالات التي تحتملها القضية ، والقاعدة النحوية لا يمكن أن تبنى على الوجه القليل النادر، والأسلوب القياسي الذي جوَّزه النحاة مع وجود سماع يرده [١]

ومن أسباب تعدد الفهم عند النحويين:

١– تعدد الوظيفة النحوية للحالة الإعرابية الواحدة ، بأن تكون الكلمة مرفوعة –على سبيل المثال_ ويكون وراء هذا الرفع عدة وظائف محتملة ، كالابتداء أو الفاعلية أو الخبرية أو البدلية وهكذا . وهذه الصورة من اجتهاد النحاة في أغلب أحواله ، ووذلك كما في قول الشاعر

وعضُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ[٢]

---

١ – ينظر أسباب الخلاف النحوي عند بعض النحاة صـ ١٢٨ د/ أبو شعفة محمد العصلب ، الناشر ، جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم بمسلاته ، مجلة القلعة ، العدد التاسع لعام ٢٠١٨م.

٢– البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ص ٣٨٦ ، شرحه وضبطه ، الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) ورواية الديوان (مُجَرَّفُ) بالراء بدل اللام وانظره في جمهرة أشعار العربي لأبي زيد الخطابي ٦٩٩/١، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيعات ، والشعر والشعراء ٨٩/١،، الناشر: دار الحديث، القاهرة ، عام النشر

(١٤٢٣ هـ،) والخصائص ١٠٠/١، الناشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ١/ ١٥٣، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م ، وروي و(عَظٌّ) بالظاء و(عذٌّ) بالذال ينظر الجمل في النحو المنسوب للخليل بن احمد الفراهيدي ١٦٩/١ تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة : الخامسة ،(١٤١٦هـ ١٩٩٥م) ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب =

ف(مجلف)أعربت بأوجه إعرابية متعددة كأن تكون مبتدأ خبره محذوف أو خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هو مجلف أو مرفوع بالعطف على قوله وعضٌّ زمانٍ وتجليفه أو مرفوع بإضمار فعل محذوف أي (وبقى مجلف) فهنا اقتصر الأمر فيه على علاقة التأثر والتأثير التي يحدثها العامل دون المساس بمعاني العناصر النحوية

٢- ويقع تعدد الأوجه في العناصر النحوية دون المساس بعلاقة التأثر والتأثير كما في تفسير معنى اللام في قوله تعالى(وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَۚ يَوْمَئِذِۭ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٢٣﴾ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴿٢٤﴾)[1] فتحتمل أن تكون اللام بمعنى (في) فتفيد الظرفية ويحتمل أن تكون للتعليل أي (لأجل حياتي) لكن تبقى اللام في كل حرف جر تجر الاسم بعدها[2].

وقد تتعدد معاني المبنى للّفظ (ما) ؛ لعدم وجود قرينة تحدد وجهًا معيناً كما في قوله تعالى (قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَۖ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ

=

لأبي علي الفارسيّ ٣١٣/١ تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر ، الطبعة: الأولى،(١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م) .

اللغة : المسحت : من السحت وهو المقشر الذي لم يبق له بقية مُجَلَّف : – الذي ذهب معظمه ومنه جلَّفت اللحم عن العظم أي : كشطته ينظر تهذيب اللغة (سحت ، جلف) الشاهد (إلا مُسْحَتًا أو مجلَّف) حيث نصب (مسحتا) مفعولا بالحمل على المعنى

[1] - الآيتان (٢٣،٢٤) من سورة الفجر .

٢ – ينظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٦٦/٢ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) ، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن٢٨٤/٢ للسيوطي ، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م)

أَمِينٌ ﴿٣٩﴾)[١]، فكلمة (آتيك) تحتمل دلالتها على الفعل المضارع ، كما تحتمل الدلالة على اسم الفاعل ،وليس هنا قرينة تلغي احتمال أحدهما في مثل هذا التركيب ٠

٣- ومن أوجه التعدد اعتبار المعنى النحوي وعلاقة التأثر والتأثير بينه وبين غيره؛ فمثلاً المعنى النحوي لـ(قائم) وعلاقته بغيره في الجملة التالية في قولنا (زيدٌ قائم أبوه) فـ(قائم)تعرب خبرًا لـ (زيد) وأبوه فاعل بـ (قائم)وعليه فالعامل فيه (زيدٌ) وتعرب (قائم) أيضاً خبرًا مقدماً و(أبوه) مبتدأ مؤخراً، والجملة في موضع الخبر لـ(زيد) وعليه فالعامل فيه (أبوه) إذن اختلفت علاقة التأثر والتأثير بينه وبين غيره باختلاف الحكم على المعنى النحوي الذي يشغله [٢] وكثيرًا ما يكون تعدد الأوجه النحوية، ناتجًا عن أن النحوي ينقاد لفهم معين، أو تؤثر على فكره النحوي عوامل معينة أو وجهات نظر لبعض النحاة وهذه كلها حصيلة للمعطيات الموجودة في السياق التي يتشكل منها المعنى ، وطبيعة المتلقي وتكوينه النحوي ومذهبه وشيوخه وغيرها من عوامل التأثر والتأثير، فهذه كلها تظهر في تفسيره لوجه ما إذ التفسير إحدى وسائل فهم النص وإفهامه [٣] .

---

١ -من الآية (٣٩) من سورة النمل .

٢ - ينظر تعدد الأوجه في التحليل النحوي ص٣٥ د/محمود حسن الجاسم، الناشر النادي الأدبي الثقافي بجدة ، المجلد الحادي عشر ،الجزء الثامن والعشرون لعام ٢٠٠٩

٣ - ينظر أثر التأويل النحوي في فهم النص صـ٢٤٤ د/ غازي مختار طليمات، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، العدد الخامس عشر ،مجلة الإمارات العربية المتحدة - دبي (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)

كما قال ابن فارس " باب معاني ألفاظ العبارات التي يعبّر بها عن الأشياء: ومرجعها إلى ثلاثة وهي: المعنى والتفسير والتأويل، وهي وإن اختلفت فإن المقاصد بها متقاربة "[1]؛ فالمعنى يختلف من متلق إلى آخر وضوحًا وغموضاً واستحساناً وقبحاً، واختلاف تحديد المعاني بحسب مفهوم النص ففي أثناء تحليل النص قد يفهم شيئاً على غير وجه ما أراده المؤلف فيأخذه عليه ويضعف رأيه وهو في الأصل فهمه على غير وجهه .

وللفهم على غير وجهه أسباب كثيرة منها :-

١- المعيار الذي يتخذه النحوي للتقعيد؛ فهناك من لا يقبل التقعيد إلا للمطرد ، وهناك من يتوسع فيقبل التقعيد فيما لا يطرد [2].

٢-الاختلاف في فهم المعطيات السياقية؛ فإذا أمكن حمل الكلام على الظاهر مع صحة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار.

٣- اختلافهم في فهم الإلمام باللهجات العربية، وهذا يتضح جلياً في الشواهد النحوية التي تتعدد فيها الأوجه النحوية تبعاً لتعدد اللهجات العربية.

٤- طبيعة اللغة فأحيانٍا يصعب تحديد المعنى المعجمي لبعض الألفاظ، فيؤدي إلى التعدد في الفهم والتحليل النحوي.

وقد يختلف رأي النحوي في المسألة الواحدة ، بل وتتعدد آراؤه فنرى ابن مالك مثلاً لكثرة مطالعته لكتب السابقين من النحاة ، وأشعار العرب تختلف آراؤه في مسألة ما وتتعدد، وأحيانًا ينص على رجوعه عن الرأي الأول وكذا فعل أبو حيان وابن هشام وغيرهم من أئمة النحاة ، والشواهد على ذلك كثيرة في كتبهم ليس المقام مقامها.

---

١ - ينظر الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ١٤٤/١ ، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ٠

٢- ينظر أسباب التعدد في التحليل النحوي ص ٩٦ محمود حسن الجاسم ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد السادس والستون

المبحث الأول

ما فهمه على غير وجهه من المنهج والتبويب وعدَّه من التداخل في المادة النحوية وفيه مسألتان :-

المسألة الأولى – أقسام الأفعال في التَعدّي

يقول الزجاجي : " الأفعال في التَعدّي على سبعة أضربٍ فعل لا يتعدى إلى مفعول : نحو : قام وقعد وانطلق وما أشبه ذلك ممالا دليل فيه على مفعول، وفعل يتعدى إلى مفعول واحد نحو (ضرب زيدُ عمرًا)، (أكرم أخواك أباك) وما أشبه ذلك ،وفعل يتعدى إلى مفعولين ,إن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر نحو أعطى ،وكسا ،واختار ،واستغفر ،وما أشبه ذلك تقول (كسا عمرو زيدًا ثوبًا) "[١]

آخذه العلوي على هذا فقال " اعلم أن ظاهر كلام أبي القاسم في التقسيم خطأ ، وبيانه هو أنه أورد تقسيم الأفعال باعتبار تعديها ،ثم ذكر من جملتها اللازم وهذا يضعف عند النظار ، لأن من حق مورد التقسيم أن يكون شاملاً لجميع الأقسام ،,هذا كمن يريد تقسيم الحيوان ثم يقول بعد ذلك الحيوان ينقسم إلى إنسان وحجر ،فكما أن هذا خطأ في التقسيم ؛فهكذا ما ذكره ،ولو قال : باب تقسيم الأفعال في التعدي واللزوم لكان ....." [٢]

---

١ – الجمل للزجاجي في النحو لأبي لسحاق الزجاجي ص٢٧ ، تحقيق :علي توفيق الحمد ، الناشر ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)

٢ – المنهاج في شرح الزجاجي ، ليحي بن حمزة العلوي /٢٦٠،٢٦١ ، تحقيق /هادي عبد الله ناجي ، مكتبة الرشد ،الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

مؤاخذة العلوي ليست في محلها بل فهم كلام الزجاجي على غير وجهه ؛ فالزجاجي يتحدث عن أقسام الفعل في التعدي ،وقد صدر الباب بقوله (باب أقسام الفعل في التعدي).

وإنما جرت عادة النحاة أنهم يذكرون الشيء وقسيمه أو مقابله ؛ فيقولون باب المعرب والمبني ،باب الصحيح والمعتل مثلاً ؛لذلك ذكر اللازم فهو لا يقصد أن اللازم ضمن أقسام المتعدي ،وقد فعل مثله كثير من النحويين كأبي علي الفارسي في الإيضاح باب من إعراب الفعل ثم قال " الأفعال على ضربين معرب، ومبني ، فالمعرب ما كان مضارعًا للاسم ....."[١] ، فهو لم يضع الباب للمبني؛ فقد بينه من قبل ،وإنما وضعه لبيان بعض أحكام الفعل ،لكنه قسم الأفعال ليستخرج منها ما يتكلم فيه ،وكذلك فعل أبو القاسم فوضع الباب لذكر أقسام التعدي ، لكنه قسم الأفعال على قسمين أحدهما : ما لا يتعدى وهذا الباب ليس موضوعًا له ،الثاني : ما يتعدى ولبيان أقسام هذا النوع وُضِع الباب ،ثمَّ أخذ في تقسيم الأفعال ليستخرج ما وضع له الباب ، وهذا منزع صحيح وهو في استعمالهم كثير[٢] .

١- الإيضاح لأبي علي الفارسي ٨١/١ ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٦م

٢ – البسيط لابن أبي الربيع ٤١١/١ ، تحقيق ودراسة عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م

وقد ذكر ابن السيد البطليوسي أن الزجاجي ذكر في هذا الباب مالا يتعدى من الأفعال، فالعلوي سلك مسلكه[١]

وذكر ابن خروف أنه إنما بدأ بغير المتعدي ليبني عليه الأقسام المتعدية[٢] فهذا اعتذار صريح من ابن خروف وابن أبي الربيع عن صنيع الزجاجي ، وهو ليس بدعًا في منهجه هذا وإنما سلك مسلك غيره من النحويين.

ومثله ما آخذه عليه العلوي في باب المعرب والمبني

٢- المسالة الثانية :- معرفة المعرب والمبني

يقول الزجاجي :"اعلم أن المعرب ما تغير آخره بدخول العوامل عليه كقولك "هذا رجل وفرس ، وزيد ،وعمرو ، ورأيت رجلًا وفرسًا ،وثوبًا، وزيًدا ،وعمرًا، ومررت برجل وفرسٍ ، وزيد وعمروٍ وما أشبه ذلك ، والمبني: مالم يتغير آخره بدخول العوامل عليه نحو هؤلاء وحَذامِ وقطامِ وما أشبه ذلك تقول (رأيت هؤلاءِ، وحذامِ ،وقطامِ) (ومررت بهولاءِ وحذامِ وقطامِ) وجاءني هؤلاءِ وحذامِ وقطامِ) فلا يتغير آخره بدخول العوامل عليه لأنه مبني "[٣]

آخذه العلوي على ذلك " اعلم أن هذا الباب من أهم أبواب العربية وأوسعها مجالاً لاشتماله على مسائل كثيرة وتفاصيل متيسرة ،وقد أورده على هذه

---

١ - ينظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تأليف ابن السيد البطليوسي صـــ١٠٢ ، تحقيق د/ حمزة عبدالله النتشرتي ، الناشر ، دار المريخ -الرياض، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

٢ - ينظر شرح الجمل لابن خروف ٣٥٥/١ ، تحقيق د/ سلوى عرب ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى ،معهد البحوث العلمية ,إحياء التراث الإسلامي - طبعة عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

٣ - الجمل للزجاجي ص٢٦٠

الهيئة من غير ترتيب لمسائله ولا تلخيص لأسراره ،ولم يتكلم على كل واحد من المعرب والمبني على حياله ،بل أوردهما جميعًا ،فبيناه يتكلم في المعرب إذا يتكلم في المبني ،وهذا يغير وجه المراد ويمنع المعاني عن الإذعان في الحصول والانقياد ؛فلنذكر كل واحد منهما بكلام يخصه على انفراده ، ونجعل ذلك قسمين : قسم يتعلق بالمعرب ،وما يتعلق به وقسم يتعلق بالمبني وما يشتمل عليه ؛ليكون أقرب إلى الفهم وأتم للفائدة "[١].

والحق أن مؤاخذة العلوي لم تكن في موضعها فغير أنه نهج منهج غيره من النحويين حتى المتقدمين منهم ؛ فقد عاش الزجاجي في القرن الرابع الهجري ؛ فهو يمثل مرحلة متوسطة في تاريخ التأليف النحوي ، وهذه المرحلة كان نهجها معنيًا كثيراً بنظرية العامل ، وربما كانت هي الأساس الذي من أجله ألفت الكتب لذلك يقول محقق الكتاب[٢] " فبعد أن بدأ ببعض التقسيمات الصرفية ، تناول مجموعة من الأبواب النحوية يظهر في ترتيبها احتفاله بنظرية العامل ....."[٣]

ولكن هذا لا يعني أن عدم ترتيب أبواب النحو عند الزجاجي كان أساسه نظرية العامل إذ كانت هي الأساس في تأليف كتب النحو المتأخرة ،كالمفصل، واللمع وغيرها . ولكن هذه كانت مرحلة في التأليف لم تتضح ملامح التطوير فيه ولم ينضج بعد كما كان في مفصل الزمخشري ،فقد قسم الكتاب إلى أسماء وأفعال وحروف ثم قسم كل جزء منها إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ،وكل منها ينقسم إلى جملة من التقسيمات .،والذي

---

١ – المنهاج ١٦٤/٢

٢– الدكتور /علي الحمد

٣ – مقدمة الجمل في النحو للزجاجي ص٢٠

يعي طبيعة التأليف في المرحلة التي عاشها الزجاجي والهدف الأساسي من كتابه أنه تعليميٌ في الأصل يفهم جيدًا أن الزجاجي لم يجانبه الصواب .،فكتب النحو لم توضع كلها لطبقة واحدة من الناس ،فلئن كان كتاب سيبويه وأمثاله يصلح للشيوخ وفقهاء العلم والراسخين فيه الذين وقفوا على دقائقه وأسراره ،فإن كتاب الزجاجي وأمثاله يصلح للمبتدئين في النحو والمتطلعين إلى تعلمه[١] ؛وذلك لأن طريقته في النحو متوسطة وتصانيفه يقصد بها الإفادة [٢].

١ – ينظر الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإبضاح ص٢٤ د/ مازن المبارك ،دار الفكر

٢– إنباة الرواة ١٦٠/٢ للقفطي ، الناشر ، المكتبة العصرية –بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ

المبحث الثاني

ما فهمه على غير وجهه من الآراء والمسائل وفيه خمس مسائل

المسألة الأولى:- بناء (مكون) اسم مفعول من (كان)

يقول الزجاجي "ولا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها، ولا عليها لا يجوز (إنَّ قائم زيدًا) ولا (زيدًا إنَّ قائم) وما أشبه ذلك مما كان في باب (كان) لأن (كان) متصرفة ،تقول:(كان يكون فهو كائن ومكون) ،كما تقول (ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب) "[1]

آخذه العلوي على هذا فقال "وهذا كلام جيد وحاصل: أنها لمَّا تصرفت في نفسها تصرفت في معمولها ،بخلاف أنَّ ؛ فلذلك بطل تقديمه على اسمها ، خلا أن قوله مكون ،لا وجه لذكره فإن اسم المفعول لا يبنى إلا من فعل يصح أن يُبنى لما لم يسمَّ فاعله ،فكما لا يصح أن تقول :كين لا يصح أن يقول : مكون....." [2].

مفهوم مؤاخذة العلوي للزجاجي أن (كان) لا يصح أن يبنى منها اسم مفعول فلا يصح (مكون)لأنه لا يبنى إلا من الفعل الذي لم يسمَّ فاعله ، وهذه مسألة اختلف فيها النحويون على قولين:-

أحدهما:-ذهب سيبويه ،وتبعه السيرافي ،إلى جواز مجي ء اسم المفعول من (كان) فقالوا (مكون) يقول سيبويه " فهو كائن ومكون كما تقول (ضارب ومضروب) ، وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول :

---

١ – الجمل للزجاجي ص٥٢

٢ – المنهاج للعلوي ٣٢٤/١

قد كان عبد الله أي قد خلق عبدالله ،وقد كان الأمر أي وقع الأمر " [١] ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين .

وضح السيرافي مفاد كلام سيبويه أنه يصح أن تبني من (كان) (مكون) على أن تحذف الاسم والخبر جميعًا ،وتصوغ كان لمصدرها ،وذلك المصدر ينوب مناب الاسم والخبر ،ويكون الاسم تفسيرًا له ؛فتقول (كين الكون زيدٌ منطلق)،فالكون اسم مالم يسم فاعله لـ(كين)،و(زيد منطلق) جملة هي تفسير الكون ، فلو قلت هل كان زيد منطلقًا ؛ لقلت قد كان ذاك أي قد كان ذلك الكون[٢]

الآخر:-ذهب الفارسي وابن جني[٣] ،والأعلم الشنتمري[٤] وغيرهم من البصريين[٥] إلى منع مجيء اسم المفعول من كان فلم يجيزوا (مكون) منها إلا إذا كانت تامة

---

١ – الكتاب لسيبويه ٤٦/١ ، تحقيق الشيخ /عبدالسلام هارون ، الناشر ،مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ/١٩٩٨ م).

٢ – ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦٧،٣٦٦/٢ ، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مركز تحقيق التراث (١٩٩٠م).

٣- ينظر شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري ١٠/٢ تحقيق أ.د /هادي نهر ،دار اليازوي العلمية ، الأردن –عمان، وشرح ابن عقيل ٢٦٩/١ ، تحقيق الشيخ /محمد محيي الدين عبدالحميد ،دار التراث – القاهرة ،دار مصر للطباعة.

٤- ينظر النكت في تفسير كتاب سيبوويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه للأعلم الشنتمري ٢٦٩/١،دراسة وتحقيق أ/ رشيد بلحبيب ،المملكة العربية السعودية – وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .

٥- ينظر النكت ١/ ٢٦٩، وإصلاح الخلل صـ ١٦٠، ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٧٧٣-٧٧٥ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٢٦،١٣٢٥/٣، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب ،الناشر مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ/١٩٩٨م).

١-أن مفعولاً لا يبنى إلا من الفعل الذي يصح بناؤه لما لم يُسَمَّ فاعله[١] ، فـ(مكون) اسم مفعول بمنزلة مضروب من (يُضْرَب) المبني للمجهول ،لكن لا يصح أن يقال من (كان) ولا يصح (يُكَان) فلا يصح (مَكُون)[٢]

٢- أن كان عاملة في المبتدأ والخبر ، ولا بد للمتبدأ من خبر ،فلو رُدَّت كان في قوله(كان زيدُ أخاك)إلى مالم يُسمَّ فاعله ،لوجب حذف اسمها المرفوع وهو المبتدأ ،ويبقى الخبر دونه ولابد لكل منهما من الآخر ؛فلذا لم يجز بناء اسم المفعول من(كان)[٣] .

وجهوا كلام سيبويه بأنه يريد (كان) التامة التي تكتفي بفاعلها في قولك كان الأمر أي حدث ووقع ،ثم تحذف الأمر ويقام المصدر مقامه[٤].

-أنه قصد تصرفها ، فإنها يستعمل منها اسم فاعل واسم مفعول ولم يقصد عملاً ولا غيره[٥]

- أنه لا يحذف المبتدأ إلا لدليل يدل عليه ، فكذا اسم (كان) لا يحذف إلا لدليل ،ولا دليل في بنية المفعول على الفاعل[٦] .

---

١ - ينظر إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي ص١٦٠

٢ - ينظر البسيط ٧٤٤/٢

٣ - ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ١٢٥، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ،مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - المملكة العربية السعودية - جامعة أم القرى ص ،الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

٤ - النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه للأعلم الشنتمري ٢٩٦/١.

٥ -ينظر شرح الجمل لابن خروف الإشبيلي ٤٣٥/١ .

٦ - ينظر المصدر نفسه ٤٥٣/١

– أن كان الناقصة أصلها كان التامة ، والتامة تدل على حدث وزمان ؛ فيجوز لكان التامة أن تبنى للمفعول[١] .

وردوا تخريج السيرافي أن كان الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين وإنما تدل على الزمن وحده

ولو كان لها مصدر ، ولو كان لها مصدر لم تُسمَّ ناقصة ،فلا يجوز كان زيدٌ منطلقًا كونًا كما زعم[٢] .

والذي يؤول إليه كلام الزجاجي أنه أراد تصرف كان ولم يقصد بها عملاً ولا غيره ،فهو كما أراد سيبويه أنها تتصرف بمعنى تحويل الأصل الواحد إلى معانٍ مختلفة ،فيأتي منها اسم الفاعل والمفعول كما يأتي من (ضرب) والسياق يؤيد ما ذهبت إليه ،إذ إنه يقارن بين (كان) و(إنَّ) في عدم جواز تقدم خبر (إنَّ) على اسمها ولا عليها ،ويجوز ذلك في باب كان ويستدل على ذلك بتصرف (كان)لأنها فعل وعدم تصرف (إنَّ) لكونها حرفًا ،أن النحويين عدوا (كان) من الأفعال تامة التصرف ،فلمَ لا يأت منها اسم المفعول كما أتى منها اسم الفاعل إن قصدنا التصرف لا العمل ،فقد فهم العلوي كلام الزجاجي على غير وجهه وآخذه عليه .

المسألة الثانية: –جواز إضمار(مِنْ) الجارة بعد (كم) الاستفهامية وجرّ التمييز بها

قال الزجاجي " وكذلك تقول : (كم رجلاً قَصَدك) ؛ فتكون في موضع رفع بالابتداء ،إلا أن ما بعدها منصوب أبدًا إذا كانت استفهامًا على التمييز ، إلا أن يدخل عليها حرف خفض؛ فيكون لك فيما بعدها وجهان النصب

١ – ينظر البسيط ٢/٧٧٤

٢ – ينظر إصلاح الخلل ص١٦٢

على التمييز ، والخفض على إضمار(مِنْ) وذلك قولك (بكم درهمًا اشتريت ثوبك ؟)و(بكمْ درهمٍ اشتريت ثوبك؟)؛ فالنصب على تقدير (أ بعشرين درهمًا اشتريت ؟) فأضمرت مِنْ وخفضت بها،؛ وإنما جاز إضمار مِن هاهنا ،وإن كانت حروف الخفض لا تضمر ؛لأنه قد عُرِف موضعها ،وكثر استعمالها فيه فجاز إضمارها ؛لذلك كما أضمروا (رُبَّ) قال سيبويه ،ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين " [١]

آخذه العلوي بقوله " فأما قول أبي القاسم : أنه لا خلاف بين النحاة في الجر بإضمار الحرف هاهنا فهو فاسد ،فإنه كما ترى يضعف من جهة النظر ؛لضعف إضمار حرف الجر ،فهو خطأ من جهة النقل ، فإنا حكينا خلاف من ذكرناه من النحاة في جره بالمشابهة ، فإذًا لا وجه لما ادَّعَاه أبو القاسم من ذلك ؛فهذا ما أردنا ذكره في وجوه المشاركة بينهما "[٢]

الدراسة والتحليل

تمييز كم الاستفهامية مفرد منصوب ، كمميز عشرين وأخواته[٣] نحو (كم شخصاً سما) ،فلما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام ،أشبهت العدد المركب ،وأجريت مجراه بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد[٤]. ، وكم الاستفهامية إن دخل عليها حرف جر جاز في مميزها

---

١ – الجمل صـ١٣٥

٢ – المنهاج ٤٨٨/١

٣ – ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ٦٠١،٣٣١/١ ، المحقق / عبد العني الدقر ، الناشر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

٤ – ينظر همع الهوامع ٣٥٠/٢، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر

النصب فيقال (بكم درهما اشتريت ثوبك ؟) ، و(بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟)؛ فالنصب لأنها شبيهة بالعدد المنصوب على التمييز.

والجر بمن مضمرة ؛ لإضافة كم إليه خلافًا للزجاج [١]

واختلف النحويون في جواز جر تمييز (كم) الاستفهامية بـ (مِنْ) مضمرة على ثلاثة مذاهب

الأول :-أنه لا يجوز في مميز كم الاستفهامية إلا النصب، لأنها شبيهة بتمييز العدد المنصوب

يقول الحريري في ملحة الإعراب

وكم إذا جِئْتَ بِهَا مستفهمًا فانصِبْ وقُلْ كَمْ كوكبًا تَحْوِي السَّمَا[٢]

الثاني :- أنه يجوز الجر بمن مضمرة مطلقًا سواء دخل على كم حرف جر ام لم يدخل عليها ،وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي والفارسي[٣] وأنكر بعض النحويين جر تمييز كم الاستفهامية بـ(مِنْ) ويُرَدُّ عليهم بقوله تعالى

---

١ – ينظر المقتضب للمبرد ٥٦/٣، تحقيق الشيخ /عبد الخالق عضيمة ،الناشر –عالم الكتب –بيروت – ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٠٨/٢، ، تحقيق د/محمد بركات ،مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة ،طبعة(١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).، وارتشاف الضرب ٧٧٨/٢ ، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ٤٧٤/٢.

٢ – ملحة الإعراب للقاسم بن علي الحريري ص٤١، الناشر دار السلام ، القاهرة / مصر ، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)

٣ – ينظر الإيضاح للفارسي ص٢١٩، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، والمسائل المنثورة للفارسي صـ ٨٥،٨٦ ، تحقيق، شريف عبد الكريم النجار، الناشر ،دار عمار للنشر والتوزيع ، المساعد ١٠٨/٢ وارتشاف الضرب ٧٧٨/٢، وشرح التصريح ٢/ ٤٧٤ ، وهمع الهوامع ٣٥٠،٣٥١/٢

(سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖۗ)[1] ذكر أكثر النحويين أن (كم) اسم استفهام كناية عن كثير مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به ثان مقدّم لأن له الصدارة (آتينا) فعل ماض مبنيّ على السكون. و (نا) فاعل و (هم) ضمير مفعول به أول ، (مِنْ آيَةٍ) : تَمْيِيزٌ لَكُمْ. وَالْأَحْسَنُ إِذَا فُصِلَ بَيْنَ كَمْ وَبَيْنَ مُمَيِّزِهَا أَنْ يُؤْتَى بِمِنْ[2]. ومثلها كم الخبرية قوله تعالى (كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةَۢ كَثِيرَةَۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ)[3] ، وأجاز الزجاج[4] جره بإضافة كم إليها وهو مردود عليه ؛ بأن كم الاستفهامية لا تصلح أن تعمل الجر لأنها قائمة مقام العدد المركب ،والعدد المركب لا

---

١ – من الآية (٢١١) من سورة البقرة

٢ – ينظر إعراب القرآن: لأبي جعفر النَّحَّاس وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،(١٤٢١ هـ)، وإعراب القرآن للدعاس١/٨٧ ، الناشر دار المنير ،ودار الفارابي –دمشق ، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ)، والتبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه، والبحر المحيط لأبي حيان ١٣٦/٢ تحقيق ودراسة / الشيخ على معوض والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ،قرظه د/ عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

٣ – من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة .

٤– ينظر رأي الزجاج في شرح الجمل لأبي عبد الله بن الفخار ٦١٣/٢ رسالة دكتوراه للباحث حماد بن محمد حامد الثمالى ، إشراف د/ محمود محمد الطناحي – المملكة العربية السعودية – للعام الجامعي (١٤٠٩/١٤١٠هـ).، والمساعد ١٠٩/٢

يعمل الجر فكذا ما قام مقامه ،وأن الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر عليها[١] .

الثالث :- يجوز الجر بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر مثل (على كم جزع بيتك مبني ؟) قال سيبويه " وسألته عن قولك:(على كم جذع بيتك مبني ؟) فقال القياس النصب وهو قول عامة الناس ؛فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفًا على اللسان ، وصارت على عوضًا عنها " [٢]

وهذا مذهب الخليل وسيبويه ، وابن مالك وأشار إلى ذلك بقوله

وأجز أن تجرَّه مِنْ مضمرا إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍ مُظْهَرَا

فيجوز حذف (من) بعد كم الاستفهامية بشرطين : أن يدخل عليها حرف جر ، وألا يفصل بينها وبين مفسرها بفاصل[٣]؛ فيكون عوضا عنها مثل (بكم فقيهٍ اعتنى الحكم)[٤]، وهذا ممكن ؛لأن العوض قد لا يقع موقع ما عُوِضَ منه مثل التاء في زنادقة لأنها عوض من الياء في زناديق ولم تقع

---

١ – ينظر اللمحة في شرح الملحة ٤٣٩/١

٢ – الكتاب ١٦٠/٢

٣ – ينظر شرح جمل الزجاجي لأبي إسحاق الغافقي صـ٩٥رسالة ماجستير للباحث/ حمود بن عتيق الحربي بإشراف الدكتور /سعد بن حمدان الغامدي ، المملكة العربية السعودية – وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى .العام الجامعي(١٤١٦هـ/ ١٩٩٦ م)

٤ – ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٢٥/٢ ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، الناشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى

موقعها[١] ، ولا يجوز الجمع بينهما فلا يجوز أن تقول : على كم مِنْ جذعٍ بيتك مبني . ، ولا يصح أن تقول (بكم مِنْ فقيه اعتنى الحكم) .

وتبع سيبويه وابن مالك أبو حيان[٢] والمرادي[٣] ، والأشموني[٤] .

هذه آراء النحويين في تمييز كم الاستفهامية وقد ذكرها الزجاجي، وجوَّز جر تمييزها بمِنْ مضمرة وآخذه العلوي على هذا ؛لضعف إضمار حرف الجر ووصفه بأنه رأي فاسد ،والحق أن العلوي فهم كلام الزجاجي على غير وجهه فالزجاجي يجيز إضمار حرف الجر في هذه المسألة (مميِّز كم الاستفهامية) ولا يريد جواز إضمار الخافض عموما ، وإنما أضمرت (من) هاهنا مع أن حروف الجر لا تعمل مقدرة ،وامتنعت في غيرها من المسائل المستثناة ؛لأن وضع مِنْ البيانية ،أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها[٥] نحو قوله تعالى

---

١ – ينظر شرح الجمل لابن عصفور الإشبيلي ١٤٧/٢ ، قدم له ووضع هوامشه فواز الشعار/ إشراف د/ إميل يعقوب ، الناشر ،دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)

٢ – ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ٧٧٨/٢

٣ –ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٢٤/١،شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ،دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى (١٤٢٨ هـ/٢٠٠٨م).

٤ – ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١١٣/٢ ، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٥ – ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٩٥/٢، الناشر دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) .

(يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ)[١]،وقد ذكر ابن هشام في شرحه على جمل الزجاجي ما مفاده أنه لا يجوز إضمار حرف الخفض إلا في هذا الموضع خاصة إذا دخل على كم الاستفهامية حرف خفض فإن العرب تكلمت به ولا خلاف بين النحويين في ذلك فالعلوي حرَّف كلام الزجاجي وتقول عليه مالم يقله فحديث الزجاجي عن إضمار حرف الجر بعد كم الاستفهامية خاصة لا عن إضمار الخافض عمومًا كما فهمه العلوي ومعلوم أن حرف الجر يخفض قياسًا وشذوذًا في مواضع نص عليها النحاة ؛إذن لا وجه لمؤاخذة العلوي على الزجاجي

آخذه أيضا على قوله ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين ؛لحكاية أبي جعفر النحاس عن أبي إسحاق الزجاج أنه لا يجيز الخفض بمِنْ مضمرة كما أسلفت وإنما يخفض بكم الاستفهامية كما يخفض بكم الخبرية ،وذكر ابن السيد البطليوسي أن هذا اختيار الفارسي وهشام الكوفي وابن الطوال وأن لرأي الزجاج وجه من القياس والعادة في الاستعمال ؛لأن الشيئين المختلفين إذا كانت بينهما شركة في بعض أحوالهما فربما حمل بعضها على بعض وذلك كثير في العربية فحملوا اسم الفاعل على الصفة المشبهة به في إضافته إلى الألف واللام ؛فقالوا الضارب الرجل كما قالوا الحسنِ الوجه بالخفض[٢] والعلوي تابع لابن السيد في مؤاخذته على الزجاجي أما قوله لا خلاف بين النحويين أنه يجوز إضمار حروف الجر في بعض

---

١ – من الآية (٣١) من سورة الكهف .

٢– ينظر كتاب الحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي صـ٢٤٠،تحقيق د/ سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر – بغداد عام (١٩٨٠م).

المواضع منها رُبَّ وحرف القسم في قول رؤبة خيرٍ – عافاك الله – حين قيل له(كيف أصبحت ؟) فحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العرف والعادة[1]، فالكلام محمول على قول أكثر النحويين .

المسألة الثالثة: – مجيء (أم) للاستفهام

يقول الزجاجي في باب العطف " فأما (الواو) فتجمع بين الشيئين، فليس فيها دليل على الأول منهما ، و(الفاء) معناها : أن الثاني بعد الأول بلا مهلة ، و(ثمَّ) : مثلُ (الفاء) إلا أن فيها مهلة ، و(لا): لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، و(أم): للاستفهام....." [2]

آخذه العلوي بقوله "وثالثها (أم) : قال أبو القاسم وهي للاستفهام ،وطابقه على أنها للاستفهام ابن بابشاذ ، وهذا فاسد؛ فإن (أم) لا تكون موضوعة للدلالة على الاستفهام بحال ؛ وإنما هي حرف من حروف العطف ،وسبب الوهم في كونها دالة على الاستفهام ،هو أنها لما كانت تقع كثيرًا مع الهمزة، توهموا من هذا أنها للاستفهام ، والحقيقة خلاف ذلك "[3]

الدراسة والتحليل:–

أم تأتي على عدة معانٍ :

أولها :– أم المنقطعة. وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين. واختلف في معناها، فقال البصريون: إنها تقدر بـ(بل) والهمزة مطلقاً، أي أنها تقتضي مع الإضراب استفهامًا وقال قوم: إنها تقدر بـ (بل) مطلقاً.، وذكر ابن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل على

---

١ – ينظر الخصائص لابن جني ٢٨٦/١ .

٢ – الجمل للزجاجي صـ١٧.

٣ – المنهاج ٢٣٤/١ .

الإضراب فقط.؛ ولكونها قد تخلو من الاستفهام، دخلت على أدوات الاستفهام، ماعدا الهمزة[١]نحو قوله تعالى(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ [٢]، وهو فصيح كثير، ووهم من زعم أنه قليل جداً؛ لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد، وقدر بعضهم(**أم**) هذه بالهمزة وحدها، في قوله تعالى(أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ)[٣].، وأم المنقطعة ،الأرجح فيها أنها ليست بحرف عطف بل حرف ابتداء .

ثانيها :- أم الزائدة مثل :قوله تعالى (أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ [٤]. وذكر الحريري في درة الغواص أن بعض أهل اليمن يزيد (أم) في الكلام، فيقولون: أم نحن نضرب الهام، أي: نحن نضرب الهام.

أم نَحن نُطْعم الطَّعَام أي نحن نضرب، و َأخذُوا فِي زِيَادَة (أم) مَأْخَذ زيادة معكوسها وهو(ما)[٥]

ثالثها:- أم التي هي حرف تعريف، في لغة طيىء، وقيل لغة حمير[٦].

وجاء في الحديث عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ

---

١ – ينظر الجنى الداني للمرادي للمرادي صـــ٢٠٦،٢٠٥ ،تحقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ /محمد نديم فاضل ،الناشر ،دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان ،الطبعة الأولى (١٤١٣هـ/١٩٩٢م)

٢ – من الآية (١٦) من سورة الرعد

٣ – من الآية (٩) من سورة الشورى

٤ – من الآية (٣٨) من سورة يونس ، ومن الآية (١٣) من سورة هود .

٥ – ينظر درة الغواص في أوهام الخواص للحريري١/ ٢٢٣ ، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ ..

٦ – الجنى الداني للمرادي صـــ٢٠٧

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ " [١] قَالَ سُفْيَانُ: وَذُكِرَ لِي أَنَّ الزُّهْرِيَّ كَانَ يَقُولُ فِيهِ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَنَا: " لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامٌ فِي امْسَفَرِ " [٢]. وذكروا أن الميم في هذا بدل من اللام.

رابعها :- وهو موطن الدراسة (أم المتصلة) :-هي المعادلة لهمزة التسوية مثل(إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ)[٣] ، أو المعادلة لهمزة الاستفهام، ويقدر الكلام فيها بـ (أيهما) وأيهم، مثل (أزيدٌ عندك أم عمرو؟) أي أيهما عندك، وهي في هذه (حرف عطف) مفادها الاستفهام للتعيين ، أو التعديد[٤] ؛ لأن ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد ؛ ولا يقع بعدها إلا المفرد أو ما هو في تقديره ؛ فالمتكلم يعلم أن أحدهما عندك ، وإنما أراد طلب التعيين ؛فتقول مثلا (زيد عندي)[٥].

---

١ – الحديث في صحيح مسلم – في باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان– عن جابر بن عبدالله –رضي الله عنهما –، قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في سفرٍ فرأى رجلا ،قد اجتمع الناس عليه ، وقد ظُلِلَ عليه فقال (ماله) قالوا رجلٌ صائم ؛فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم "ليس البر أن تصوموا في السفر"

ينظر صحيح مسلم ٧٨٦/٢ ، تحقيق /محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر ، دار إحياء التراث العربي –بيروت

٢ –ينظر مسند الحميدي ١١٣/٢ لأبي بكر الحميدي ،تحقيق حسن سليم أسد الدَّاراني ، الناشر دار السَّقا –دمشق –سوريا الطبعة الأولى ١٩٩٦م

٣ – الآية (٦) من سورة البقرة

٤ – ينظر معاني الحروف والصفات للزجاجي ص٤٨ ، تحقيق د/علي الحمد ،الناشر ،مؤسسة الرسالة –بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٤م ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣٤٤٨/٧، تحقيق أ. د/علي محمد فاخر وآخرون ، و أ.د / جابر مبارك الناشر ، دار السلام للطباعة والنشر ، مصر الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧) .

٥ – ينظر اللباب للعكبري ٤١٦/١ ، تحقيق د/ عبد الإله النبهان ،الناشر ،دار الفكر –دمشق ، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ/١٩٩٥م) ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/١ =

يقول ابن مالك

وأم بها اعطف إثر همزة التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنية

وأكثر النحويين على أن (أم) المتصلة حرف عطف ،ولم يخالف في ذلك أحد إلا ما ذكره النحاس عن أبي عبيدة معمر بن المثنى ،ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة ،فإذا قلت: (أقام زيدٌ أم عمرو ؟) فالمعنى أعمروٌ قام؟، فيصير على مذهبه استفهامين، وتبعه مسعود الغزني في البديع فرأى أنها ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام[١] .

وقد فهم العلوي كلام الزجاجي على غير وجهه ؛ فمفاد كلام الزجاجي أن (أم) حرف من حروف العطف يقصد بها الاستفهام للتعيين ، كما يقصد بـ (الواو) مطلق الجمع ، وبـ(الفاء) التعقيب وبـ (ثم) التراخي ، ويدلك على ذلك قول الزجاجي في مستهل الباب " وحروف العطف الواو ،والفاء وثم ،وأم ، وأو ..... " [٢] فعَدَّ من حروف العطف (أم) ، إذن هو لم يقصد أنها ليست عاطفة وما فهمه العلوي من كلام الزجاجي غير مقصود منه .، ودليل آخر من كلام الزجاجي قوله " وتقول: (أقام زيدُ أم أخوك) ومعناها أيهما قام ؟ فإن قلت قام زيدٌ أم أخوك لم يجز لأن (أم) لا يعطف بها إلا

=

والبسيط لابن أبي الربيع ٣٤٠،٣٣٩/١ ،والجنى الداني صـــ٢٠٦،٢٠٥، وشرح الجمل لابن هشام الأنصاري صـ١١٦ .

١ – ينظر بحث بعنوان محمد بن مسعود الغزني المعروف بصاحب البديع وآراؤه النحوية صـ٤٩١،٤٩٠، للباحث مريش ،عبده علي محمد ،مجلة كلية الآداب – جامعة صنعاء ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،العدد العشرون – لعام ١٩٩٧، والجنى الداني صـ٢٠٥، وتوضيح المقاصد ٩٩٥/٢، وهمع الهوامع ١٨٥/٣ .

٢ – الجمل صـــ١٧.

بعد الاستفهام "[1]؛فصرح بكونها عاطفة ولا تأتي عاطفة إلا بعد همزة الاستفهام .، ولم يختلف أحد على أن **(أم)** عاطفة تعطف ما بعدها على ما قبلها فلقد ذكر الحريري في الملحة [2].

وَأَحْرُفُ الْعَطْفِ جَمِيعًا عَشَرَهْ ... مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُسَطَّرَهْ

الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ لِلْمَهَلْ ..... وَلاَ وَحَتَّى ثُمَّ أَوْ وَأَمْ وَبَلْ

وقد فصل ابن أبي الربيع مقصود الزجاجي في شرحه على الجمل، بأن **(أم)** إنما جيء بها للاستفهام ؛ فإن الاستفهام بها يصير استفهامًا عن التعيين، فإذا قلت أقام زيد فهذا سؤال عن القيام أَوَقَعَ ، فإذا جئت بـ **(أم)** فقلت **(أم)** عمرو صار السؤال عن التعيين لاعن الوقوع[3]،وذكر ابن عصفور [4] ،وابن هشام[5] في شرحيهما على الجمل أن **(أم)** هذه هي العاطفة ، وذكر ابن خروف أن **(أم)** المتصلة لا يعطف بها إلا بعد همزة الاستفهام خاصة .[6] وتسمى **(أم)** هذه معادلة ؛ لأنها عادلت الهمزة في الاستفهام بها، وتسمى أيضاً متصلة لعدم الاستغناء بأحدهما عن الآخر[7] .

---

١ – الجمل صـــ١٩ .

٢– ينظر ملحة الإعراب للحريري صـــ٦٦،٦٧ .

٣ – ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٣٣٩/١،٣٤٠.

٤– شرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/١ .

٥ – ينظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري صـ١١٦، تحقيق د/ علي محسن عيسى ،الناشر ،عالم الكتب ، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

٦– ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٢٨/١.

٧ – ينظر فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ٤٦٠/١ لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي ، شرح لأحمد بن مساعد الحازمي ،الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

والدليل على أن (أم) عاطفة أن الواو لا تدخل عليها؛ لأن (أم) للعطف والواو للعطف [١] .

وثمة دليل آخر على أن (أم) المتصلة عاطفة أنه لا يبتدأ بها، وحروف العطف لا يبتدأ بها

أيضًا ،وإنما دخل الاستفهام فيها؛ لما أردناه من معنى التسوية بين الاسمين في العلم، والفائدة في ذلك أن المتكلم أراد أن يُعْلم المسؤول أنه قد علم ما كان يسأل عنه ، ولم يخرج في اللفظ معينًا على اللفظ بعينه ؛ ليخرج المسؤول أن يسأله عن ذلك ،ولضرب من العوض ؛ فلذلك دخلت أم والألف في هذا [٢] . إذن تبين من هذا أن العلوي تقول على الزجاجي مالم يقله وفَهِم كلامه على غير وجهه .

إلا أن الزجاجي لو قال إن **(أم)** المتصلة، لا يعطف بها إلا بعد همزة الاستفهام لكان أوضح للكلام وأرفع للإيهام وهذا ما اعتذر به ابن السيد البطليوسي للزجاجي في هذا الموضع[٣]

والعذر للزجاجي أنَّه اكتفى بالتمثيل عن التقييد كعادته؛ لأنه قال قبل تعليله هذا: " وتقول : أقام زيد أم أخوك؟" ولم يأتِ بقاعدة أو مثال يخالف هذا التقييد [٤]

---

١ – ينظر المقتضب للمبرد ٣٠٧/٣

٢ – ينظر علل النحو لابن الوراق ٤٥٤/١ ، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر ،مكتبة الرشد ،الرياض – السعودية ، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) .

٣ – ينظر الحلل في إصلاح الجمل صـــ١٢٠.

٤ – ينظر مآخذ شراح الجمل في الكتب المطبوعة حتى ١٤٢٥هـ القسم الأول صـ ١٢٨. ، د/ سليمان السحيباني

المسالة الرابعة:- خروج (عِنْد ، ولَدَى) عن الظرفية .

قال الزجاجي " وأمَّا الظرف من المكان ، فنحو (عِنْدك ،وخَلْفَك ،وأمامك ، وتَحْتَك ،ووَرَاءَك ،،وأسفَلَ مِنْكَ) ،وما أشبه ذلك ونحو(مِيل ،وفرسخ ،وبَرِيد ، ومكان ،ومَجْلِسٍ ،ومَقْعَدٍ)، وما أشبه ذلك من أسماء الأمكنة إذا جعلته ظرفًا في موضعه انتصب ، كقولك: (جلست عندك) ،(وقعدت أمام زيد) ، (وعبد الله عند أخيك) و(محمد أمام بكر) ونحو قولك (سرت ميلا ، وفرسخا ، وبريدًا ، وميلين ، وبريدين) وما أشبه ذلك منصوب كله ، فإن نقلته من موضعه هذا كان كسائر الأسماء" [١]

آخذه العلوي على هذا بقوله " فأمَّا إطلاق أبي القاسم أن ظروف المكان كلها منصوبة، فإن نقلتها عن موضعها من الظرفيَّة كانت كسائر الأسماء ، فهذا الإطلاق غير سديد ،لأنا قد قررنا ،أن في ظروف المكان مالا يجوز نقله عن الظرفيَّة ، نحو قولك: (عِنْدَ) و(لَدَى) وهذا من جملة إطلاقاته التي لا تحمد " [٢].

الدراسة والتحليل

الْمَكَان مَا استُقِرَّ فِيهِ أَو تصرف عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الظّرْف مِنْهُ مَا كَانَ مُبْهما غير مُخْتَصّ مِمَّا فِي الْفِعْل دلَالَة عَلَيْهِ [٣] .

ولا ينصب من ظروف المكان إلا قسمان :-

١- المبهم مالم تكن له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به أي دلَّ على مكان غير معين فليس له صورة تدرك بالحس الظاهر ،ولا حدود لصورة

---

١ - الجمل صـ٣٤

٢- المنهاج ٢٨٣/١

٣ - اللمع في العربية ٥٦/١ تحقيق / فائز فارس ، الناشر دار الكتب الثقافية ، الكويت.

كالجهات الست ، نحو خلفك وأمامك وقدامك ،ووراءك ،وإزاءك ،وتلقاءك ،وتجاهك ،وقربك وقريبًا منك ؛فإن كل مكان يصلح فيه أن يقال خلف بنسبة ،وكذلك كل مكان يصلح أن يكون أمام بنسبة ، فتقول جلست عندك ،وسرت أمامك ،ووراءك وأنا قريبًا منك ،وزيد دونك ،ومحمد حيالك ، فتنصب هذا كله على أنه ظرف، والعامل فيه ما قبله من الأفعال المظهرة[١] .

مثل قوله تعالى

(وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا)[٢]، وقوله(وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ) [٣]

فَلَمَّا كَانَت هَذِه الظروف شَبيهَة بظروف الزَّمَان عدوا الْفِعْل إِلَيْهَا من غير توَسط حرف الْجَرّ، وَمَعَ ذَلِك فَإِن هَذِه الظروف لَيْسَ يتَعَلَّق الْفِعْل بهَا إِلَّا على طَرِيق الِاسْتِقْرَار، أَلا ترى أَنه لَا يحسن أَن تَقول: هدمت خَلفك وَلَا قدامك، كَمَا تَقول: هدمت الدَّار، ولهذه الْعلَّة جَازَ حذف حرف الْجَرّ مِنْهَا [٤]

٢-المعدود : أَن يكون دَالاً على مساحة مَعْلُومَة من الأَرْض كـ (سرت فرسخًا وميلاً وبريدًا) وَأَكْثَرهم يَجْعَل هَذَا من الْمُبْهم وَحَقِيقَة القَوْل فِيهِ أَن فِيهِ إبهامًا واختصاصًا، أما الْإِبْهَام فَمن جِهَة أنه لَا يخْتَص ببقعة بِعَينهَا وَأما الِاخْتِصَاص فَمن جِهَة دلَالَته على كمية مُعينَة فعلى هَذَا يَصح فِيهِ الْقَوْلَانِ[٥] .

---

١ – ينظر اللمع في العربية ٥٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٨،٣٠٧/١ .

٢ – من الآية (٧٩) من سورة الكهف .

٣ – من الآية (١٧) من سورة الكهف

٤ – ينظر علل النحو ٣٦٧،٣٦٨/١

٥ –ينظر اللمع في العربية ٥٧،٥٦/١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٤٩٢/١.، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ١/ ٣٠١ المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا

٣- المشتق : ما كان منها مشتقًا سواء أكان مبهما أو محدودًا ، شريطة أن ينصب بفعله المشتق منه ، نحو جلست مجلس أهل الحكمة ، وذهبت مذهب أولي النهى ،فإن كان غير ما اشتق منه عامله وجب جره ،نحو أقمت في مجلسك ، وسرت في مذهبك ،ولا يجوز أن ضربت مجلسًا سيئًا[١] ومنه قوله تعالى (وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ)[٢]

وما كان من ظروف المكان محدودًا غير مشتق ، لم يجز نصبه، بل يجب جره بفي ،نحو جلست في الدار ،وأقمت في البلد، وصليت في المسجد إلا إذا وقع بعد دخل، ونزل، وسكن أو ما يشتقُّ منها، فيجوز نصبه، نحو دخلت المدينة، ونزلت البلد ،وسكنت الشام .

والْقيَاس فِي جَمِيع ظروف الْمَكَان أَن يتَعَدَّى الْفِعْل إِلَيْهَا بِحرف الْجَرّ، كَقَوْلِك: قُمْت فِي الدَّار، وَقمت فِي خَلفك[٣]، وبعض النحاة ينصب مثل هذا على الظرفية ،والمحققون ينصبونه على التوسع في الكلام بإسقاط الخافض لا على الظرفية، فهو منتصب انتصاب المفعول به على السعة ،بإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي؛ وذلك لأن ما يجوز نصبه من الظروف غير المشتقة ، ينصب بكل فعل، ومثل هذا لا ينصب إلا بعوامل خاصة ؛لِأَن الْأَفْعَال الَّتِي تتَعَلَّق بهَا وتنصبها غير متعدية، كَقَوْلِك: قُمْت يَوْم الْجُمُعَة، وَقمت لَا يتَعَدَّى، وَلما كَانَت الْأَفْعَال لَا تتعدى، تعدت بِحرف الْجَرّ، فَكَانَت هَذِه الظروف مَفْعُولا فِيهَا فِي الْحَقِيقَة، وَجب أَن يكون الأَصْل: قُمْت فِي يَوْم

---

١ – ينظر جامع الدروس العربية للغلاييني ٥١/٣ ، الناشر ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ،الطبعة الثامنة والعشرون (١٤١٤هـ، ١٩٩٣م).

٢ – من الآية (٩) من سورة الجن

٣ – ينظر علل النحو ٣٦٨،٣٦٧/١ .

الْجُمُعَة، فَحذف حرف الْجَرّ ،فلا يقال نمت الدار ، ولا صليت المسجد ولا أقمت البلد، كما يقال: نمت عندك ،وصليت أمام المنبر ،وأقمت يمين الصف[١] .

وأما قول الشاعر من الكامل

لدن بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ متنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ [٢]

فالأصل (عسل في الطريق)؛لأن الطريق مختص لكنه حذف حرف الجر ضرورة لإقامة الوزن فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه[٣].

عِنْدَ: ظرفٌ ملازمُ للظّرفيّة، ولا يدخله الرّفع بحال، ولا يُجرُّ إلاَّ بـ (مِنْ) دون سائر الظّروف لعدم تصرُّفه؛ فَالَّذِي منعهَا من التَّمَكُّن أَنَّهَا لَا تخص موضعًا وَلَا تكون إِلَّا مُضَافَة لفظًا ومعنى فَإِذا قلت جَلَست عِنْد زيد فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ الْموضع الَّذِي فِيهِ زيد فَحَيْثُ انْتقل زيد فَذَلِك الْموضع يُقَال لَهُ عِنْد زيد فَهِيَ

---

١ – ينظر علل النحو للزجاجي ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ ، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤٦/١، وترشيح العلل شرح الجمل للخوارزمي ص١٣٠، إعداد / محسن سالم العميري ،الناشر جامعة أم القرى ،الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) .

٢ – البيت من بحر الكامل وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ١٩٠ القسم الأول– مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية عام ١٩٩٥م ، وانظره في شرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٤٢/١.

الشاهد(كما عسل الطريقَ الثعلبُ) أصلها (عسل في الطريق) فحذف حرف الجر ضرورة ؛ لإقامة الوزن فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه

٣ – ينظر المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد بن الخشاب ١٥٨/١ ، تحقيق أ/علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية –بدمشق (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

بِمَنْزِلَة (حَيْثُ) فِي أَنَّهَا لَا تخص موضعًا؛ لأنَّ الظّرف المتصرّف يفارقُ الظّرفيّة ويُستعمل مخبرًا عنه، ومضافًا إليه، ومفعولاً به[1].

في نص العلوي مؤاخذتان على الزجاجي

الأولى :- أن ظروف المكان كلها منصوبة

والزجاجي لم يقل بأن ظروف المكان كلها منصوبة بل قال وما أشبه ذلك كله منصوب وذكر الظروف التي تنصب مثل (عند ، وخلف، ومِيلاً، وفرسخًا)، ولم يذكر في أمثلته هذه شيئًا مما يجب جره مثل جلست في الدار ،وأقمت في البلد وغيرها مما كان من ظروف المكان محدودًا غير مشتقٍ .

الثانية :- خروج (عند ، ولدى) عن الظرفية ، بقوله " أن في ظروف المكان مالا يجوز نقله عن الظرفيَّة ،نحو قولك: (عِنْدَ) و(لَدَى) وهذا من جملة إطلاقاته التي لا تحمد " [2]

الزجاجي لم يقل بخروج (عِنْد ،ولَدْى) عن الظرفية ، بل قال " وأمَّا الظرف من المكان ، فنحو (عِنْدك ،وخَلْفَك ،وأمامك ،وتَحْتَك ،ووَرَاءَك ،،وأُسفَلَ مِنْكَ)، وما أشبه ذلك ونحو(مِيل ،وفرسخ ،وبَرِيد ،ومكان ،ومَجْلِسٍ ،ومَقْعَدٍ)، وما أشبه ذلك من أسماء الأمكنة إذا جعلته ظرفًا في موضعه انتصب ، كقولك: (جلست عندك)..... ، وما أشبه ذلك منصوب كله ، فإن نقلته من موضعه هذا كان كسائر الأسماء" [3]

---

١ – المقتضب٤ / ٣٣٩، واللمحة في شرح الملحة ٤٥١/١ ، وشرح ابن عقيل ٥١/٣ ، تحقيق : الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

٢– المنهاج ٢٨٣/١

٣ – الجمل للزجاجي ص٣٤

فقد ذكر ابن هشام في شرحه على الجمل ما ذكره الزجاجي فبعد أن ذكر ظروف المكان نحو (عند ولدى ووراء وفرسخًا وبريدًا...) وغيرها ذكر أنها إذا جئت بها في موضعها كانت منصوبة وإن نقلتها عن موضعها كانت كسائر الأسماء وجرت بوجوه الإعراب[١]

إذن الزجاجي لم يقل بخروج (عند ، ولدى) عن الظرفية

المسألة الخامسة: – زيادة هاء السكت آخر الاسم المندوب

يقول الزجاجي " اعلم أن المندوب منادى ولكنه متفجع عليه، فإن شئت جعلته بلفظ المنادى، فقلت : (وازيْدُ، واعمْرُو) ، وإن شئت زدت في آخره ألفًا ،وزدت بعد الألف هاء في الوقف ،وحذفتها في الوصل ، فقلت: (وازيداه ،وابكراه ،واعمْراه) وكذلك ما أشبهه " [٢] .

آخذه العلوي معترضا بقوله " فأمَّا عدُّ هاء السكت من جملة أحرف الندبة ، إنما هو على جهة التساهل والمساعدة للنحاة ، والحقيقة أنها غير معدودة من أحرفها ؛لأنها غير مختصةٍ بها، بل كما يكون فيها يكون في غيرها"[٣].

الدراسة والتحليل

هاء السكت حرف مهمل ساكن، وهي هاء، تلحق وقفاً، لبيان الحركة. وإنما تلحق بعد حركة بناء لا تشبه الإعراب، نحو: هُوَهْ، وهِيَهْ، ومالِيه، كما في قوله تعالى (مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ)[٤] ، وقوله تعالى(وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ)[٥]

---

١ – ينظر شرح الجمل لابن هشام الأنصاري ١٢٩/١

٢ – الجمل للزجاجي صـــــ١٧٦

٣ – المنهاج للعلوي ٥٩١/١

٤ الأية (٢٨) من سورة الحاقة .

٥ – الآية (١٠) من سورة القارعة

وكقول الشاعر من المتقارب

إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغُلامُ فما إنْ يُقالُ لهُ مَنْ هُوَهْ؟[1]

وتلحق أيضاً بعد ألف الندبة، ونحوها، كقولك: (وازيداه)[2]، ولا تثبت وصلاً إلا في ضرورة الشعر، ومن أجرى الوصل مُجْرَى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير، مخالف لاستعمال الفصحاء ولا معرج عليه في القياس[3] ، وإنما أثبتها القراء وصلًا، في بعض المواضع، اتباعاً لرسم المصحف كما في قوله تعالى :

(كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّ)[4] بإثبات هاء السكت في الوصل[5] ، فإنْ ثبتت وصلًا فالوقف عليها منوي والابْتِدَاء بما وليها منوي أيضاً فيتعين الفك [1] كقوله تعالى (مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡ ﴿٢٨﴾)[2]

---

١ – البيت من المتقارب وهو لحسان بن ثابت في شرح ديوانه صـ ٤٢٢، لعبد الرحمن البرقوقي ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر – عام (١٣٤٧هـ/١٩٢٩م) وشرح التصريح ٦٣٥/٢ .

الشاهد قوله (هُوَه) حيث ألحق هاءه السكت وهذا في لغة من فتح الواو والياء، في "هو وهيَ" في الوصل. أما من سكنها في درج الكلام، فلا يقف بهاء السكت بل بالواو والياء ساكنتين، كما ينطقُ بهما كذلك في الدَّرج

٢ –ينظر الجنى الداني للمرادي ١٥٢/١

٣ – ينظر المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ٤٦٢/١، ، تحقيق علي أبو ملحم ، الناشر مكتبة الهلال –الطبعة الأولى ١٩٩٣م.، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٢٦٦/١ ، الناشر مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م

٤ – من الآيتين (١٩،٢٠)

٥ –قرأ يعقوب وحده {هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ (١٩) إِنِّي) بحذف الهاء فيها إذا وصل، وقرأ الباقون باثبات الهاء في الوصل، ولا خلاف في اثباتها عند الوقف. ينظر المبسوط في =

وهاء السكت تزاد زيادة مطردة غير لازمة لبيان الحركة في نحو قولك فيمَه ،وعمَّه ولمه، والمراد فيمَ ،عمَّ ، لِمَ والأصل فيمَا ،وعمَّا ولمَا ، دخلت حروف الجر على ما الاستفهامية ، ثمَّ حذفت الألف للفرق بين الإخبار والاستخبار، وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة، ثمَّ كرهوا أن يقفوا بالسكون ؛ فيزول الدليل والمدلول فأتوا بالهاء ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الفتحة التي وضعت دلالة على المحذوف، وقد وقف ابن كثير[٣] على (عمَّه) في قوله تعالى(عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١) [٤]

=

القراءات العشر أبي بكر النيسابوري ٤٤٥/١، تحقيق /سبيع حمزة حاكمي الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق ، عام النشر: ١٩٨١ م والتسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٣٦/١، المحقق: أوتو تريزل ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. والإقناع في القراءات السبع ٥٩/١ ،الناشر دار الصحابة .

١ – ينظر إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ١٩٨/١ ، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، (١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م) .

٢ –الآية (٢٨) من سورة الحاقة

٣ – كان يعقوب إذا وقف يقف على (عَمهْ) على هاء السكت. واختلف عن ابن كثير فقيل كان يقف عليه بهاء السكت ينظر معاني القراءات للأزهري ٣/ ١١٥ ، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م.،و جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة) ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

٤ – الآية (١) من سورة النبأ

وتزاد في الأفعال المعتلة التي تأتي على حرف واحد زيادة لازمة كقولنا : (رَه ، عِه، وقِه) [1] ومن زيادتها في الفعل المعتل أنَّ جبريل جاء النبي عليهِ السلام فقال : " قُمْ فصلِّه ، فصلَّى الظهرَ حينَ زالت الشمسُ ، ثم جاء العصرُ فقال ، قمْ فصلِّه فصلَّى العصرَ حينَ صار ظِلُّ كلِّ شيءٍ مثلَه ، ثم جاءه المغربَ فقال قمْ فصَلِّه فصلَّى المغربَ حينَ وجبت الشمسُ....." [2]

وتزاد هاء السكت زيادة غير لازمة بل غالبًا في آخر الاسم المندوب .

والمندوب: هو المذكور توجُّعًا منه، نحو: (وا رأْسَاهُ) ، أو تفجُّعًا عليه؛ لفقْدِه، نحو (وا زَيْدَاه) .

والقصد بالنُّدْبَةِ: الإعلام بعظمة المُصاب؛ فلذلك لا يُنْدَب إلاّ العَلَم.

وهو يختصّ بأحد حرفين؛ وهما: (ياء) أو (واو) ، وبحرفين من آخره في الوقف؛ وهما: الألِف والهاء؛ وهاؤُه ساكنة؛ لأنّها هاء السّكْت، كقولك: (يا زيداهْ) و (يا عمراهْ) [3] .

وللندبة صور منها: أن تتكون من حرف الندبة "وا، يا" ثم المندوب متصلة به ألف الندبة التي تقتضي فتح ما قبلها، ثم تلي الألف هاء تسمى "هاء

---

١ – ينظر إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٥٢/١ ، لأبي البقاء العكبري ،: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي ، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ، وتوضيح المقاصد ١٤٨٣/٣ .

٢ – الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل ، برواية جابر بن عبد الله ، وإسناده صحيح، ينظر مسند الأمام أحمد ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون ، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى (١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م) .

٣ – ينظر اللمحة في شرح الملحة ٦٢٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٧/٣

السكت" ساكنة حين الوقف ومتحركة حين الوصل! وذلك كقولنا: "وا رأسَاه، وا ذُلَّاه"

وَإِنْ كان مُضافا حذفتَ التّنوين من المضاف إليه، وأَلْحقتَ به العلامة؛ فتقولُ: (واغلامَ زيداه) .

يقول ابن مالك

وواقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إن تُرِد ... وإن تَشَأ فالمَدَّ والها لا تَزِدْ

فإذا وقفوا على المندوب قالوا: يا زيداه واعمراه ؛ فيقفون على هاء لخفاء الألف أي لبيان الحرف كما تزاد لبيان الحركة في قولك (غلاميه) ، فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء وإذا لم تلحق الألف قلت: وا زيد, ويا بكر, والألف تفتح ما قبلها مضموما كان أو مكسورا تقول: وا زيد فتضم, فإن أدخلت الألف قلت: وا زيداه, فإن أضفت إلى اسم ظاهر غير مكنى قلت: وا غلام زيد فإن أدخلت الألف قلت وا غلام زيداه وحذفت التنوين لأنه يلتقي ساكنان[١]

وأن ذلك لا يكون إلا في وقف. فإن ثبت في وصل عُدَّ ذلك من الضرورات[٢] كما في قول الشاعر من الهزج

أَلاَ يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيرَاهُ [٣]

وكما في قول المتنبي من البسيط

واحرَّ قَلباهُ مِمَّن قَلبُهُ شَبِمُ وَمَن بِجِسمي وَحالي عِندَهُ سَقَمُ [٤]

---

١ – ينظر الأصول لابن السراج ٣٥٥/١

٢ – ينظر شرح الكافية الشافية ٣ /١٣٤٧ .

٣– البيت من الهزج وهوبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٣٤٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٥/٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٦١/٣

الشاهد فيه قوله: "عمراه" حيث أضاف هاء السكت على المندوب في حالة الوصل ضرورة.

٤– البيت من البسيط وهو للمتنبي في شرح ديوانه ص٨٠ وضعه عبد الرحمن البرقوقي، الناشر – دار الكتاب الغربي –بيروت – لبنان –الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م) .

=

ولك حينئذ ضمها تشبيهًا بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين.

إذن من خلال الدراسة وقراءة كلام الزجاجي تبين أنه لم يَذكر هاء السكت من جملة أحرف الندبة وإنما ذكر إحدى صور الندبة بإلحاق هاء السكت وعلة زيادتها في المندوب؛ إنما جيء بها لخفاء الألف حتى لا يظن السامع أن آخر الكلمة فتحة لكون النطق بها غير واضح فبينوها بالهاء؛ وإنما اختاروا الهاء لمناسبتها بخفاء حرف اللين؛ فعملت على بسط الألف وتمكين مدها في النطق وإيضاحها[١] .

فما فهمه العلوي من نص الزجاجي مردود عليه لأن الزجاجي ذكر بوضوح العبارة حروف الندبة فقال " وحروف الندبة التي تختص (بها وا ، ويا)" [٢]

ومما يؤكد ما ذهبت إليه أنني لم أجد أحدًا من شرَّاح الجمل[٣] أخذ هذا على الزجاجي ولا فهم ما فهمه العلوي ؛ بل قال ابن عصفور في شرحه على الجمل "وحروف هذا الباب (يا ، وا) والمختص منها (وا) ولا يكون في غير الندبة وسائر الحروف ماعدا (يا) تكون في كل منادى غير مندوب ولا مستغاث به وتكون (يا) في الجميع" [٤]

=

الشاهد (واحر قلباه) حيث زيدت هاء السكت للضرورة بعد حرف المد وحركت بالضم تشبيها لها بهاء الضمير

١- ينظر الكتاب لسيبويه ٤ /١٦٥ ،والأصول لابن السراج ٣٥٥/١

٢ الجمل للزجاجي صـ١٧٦

٣ – ينظر الحلل في إصلاح الخلل ص٢٤٦ ، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١٩١/١، وشرح الجمل لابن خروف ٧٨١/٢ ، وشرح الجمل لابن هشام الأنصاري صـ٢٥٩.

٤ – شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٩/٢

المبحث الثالث:- ما فهمه على غير وجهه من الشواهد وفيه مسألتان

المسألة الأولى:- المفعول المحمول على المعنى

(التقارض بين الفاعل والمفعول)

يقول الزجاجي في باب من المفعول المحمول على المعنى

" وعضُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

كأنه قال " أو مُجَلَّفٌ كذلك " ومنهم من يرويه (إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَفُ) فيرفعهما جميعًا ويحمله على المعنى ؛ لأنه إذا قال : لم يدَع ، فكأنه قال : لم يَبْق " [١]

آخذه العلوي بقوله " ...وعلى هذه الرواية يجب رفع (مسحت) و(مجلف) على الفاعلية، كأنه قال: لم يبقَ إلا مسحتٌ أو مُجَلف . وظاهر كلام أبي القاسم أنَّ رفعهما جميعًا إنما هو على رواية من روى (يَدَع)، بفتح الياء والدال؛ لأنه ذكرهما على آخر هذه الرواية، وهذا خطأ منه، فإنَّ رفعهما، إنما هو على فتح الياء وكسر الدال لا غير، فقد أساء في الإطلاق كعادته في غيره وماهي من أبي بكر ببكر " [٢]

الدراسة والتحليل

العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا ذكر الفاعل، غير أنه قد ورد في الشعر شيء على جهة القلب، فصُيِّر المفعول فاعلاً والفاعل مفعولاً على التأويل ضرورة [٣].

---

١ -الجمل للزجاجي صـــ٢٠٣،٢٠٤،٢٠٥

٢ - المنهاج ٦٥٣/١

٣ - ينظر شرح الجمل لابن هشام الأنصاري ص٢٨٤

فالأصل في الفاعل أن يكون حكمه الرفع مثل قوله تعالى (وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴿٧٩﴾) [١]

إلا أنه قد يخرج عن هذا الأصل إلى النصب مقترضًا هذا الحكم من المفعول به نحو قولهم (خرقَ الثوبُ المسمارَ)؛ فالمسمار هو الفاعل حقيقة وحقه الرفع إلا أنه اقترض النصب من المفعول به فنصب[٢] ومثله (كَسَر الزجاجُ الحجرَ) (انهدمت الدارُ ،وانقضَّ الجدارُ)؛ فيرفعون وكل واحد منهما في المعنى مفعول به[٣].

وكذلك الأصل في المفعول به النصب، وقد يخرج عن هذا الأصل فيصير مرفوعًا مقترضاً هذا الحكم من الفاعل؛ فـ(الثوب والزجاج) حقهما النصب ولكن رفعا على سبيل التقارض بين الفاعل والمفعول؛ فقلب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا .

ومن أمثلته قول الأخطل من البسيط يهجو جريرًا

مِثْلُ القَنَافِذِ هدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِم هَجَرُ[٤]

---

١ – الآية (٧٩) من سورة (طه)

٢– ينظر ظاهرة التقارض في النحو العربي أحمد محمد عبد الله صـ٢٤٧، الناشر مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد الثامن والخمسون

٣ – ينظر التفسح في اللغة لأبي الحسين النحوي ، تحقيق د/ عادل هادي العبيدي ، النشر ، دار دجلة ،المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى (٢٠١١م)

٤ – البيت من البسيط وهو للأخطل في ديوانه ص١٠٩، ورواية الديوان (على العيارات)(هدّاجون) قد بلغت نجران أو حُدِثَت سوءاتِهم هَجَرُ ،و انظره في ، أوضح المسالك ٧٨/٢. (الشاهد) نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِم هَجَرُ حيث وقعت (نجران وهجر) مفعولان حقهما النصب، لكنهما رفعا على سبيل الاقتراض، وسوءاتهم في الأصل فاعل =

فـ (نجران وهجر) مفعولان حقهما النصب، لكنهما رفعا على سبيل الاقتراض، و(سوءاتهم) في الأصل فاعل حقه الرفع، لكنها نصبت على سبيل التقارض أيضاً. أراد : بلغت نجران سوءاتهم أو هجرَ، وذلك وجه الكلام؛ لأن السوءات تنتقل من مكان فتبلغ مكانًا آخر؛ إلا أنه قلب الفاعل فصار مفعولاً فجعل (هجر) كأنّها البالغة وإنما هي المبلوغة في المعنى؛ أن البُلْدَ لا ينتقلن وإنما يُبْلَغن ولا يَبْلُغن، وأكثر ما يجيء القلب فيما لا يشكل معناه من الكلام ولم يدخله لبس[١] واختلف النحاة في المفعول المحمول على المعنى (قلب الإعراب) فقالوا لا يجوز إلا حيث يفهم المعنى دون إلباس أو إشكال [٢] .

=

حقه الرفع، لكنها نصبت على سبيل التقارض أيضاً .أراد : بلغت نجران سوءاتهم أو (هجرَ).

١ – ينظر الأصول لابن السراج ٤٦٤/٣، ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، ومغني اللبيب ٩١٧/١ ،المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله

الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥، وشرح ابن عقيل ١٤٧/٢، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك صـ٤٤٦، المؤلف: إبراهيم بن صالح الحندود ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م

٢ –ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/٢

ومنهم من أجازه ضرورة على التأويل أي يحمله على معنى يصح الإعراب عليه ، ومنهم من أجازه في الشعر وفي الكلام اتساعاً واتكالاً على فهم المعنى[١]

كقولنا : (أُدْخِل فوه الحجر) فيكون المعنى أن الفم أُدْخِل في الحجر وإنما حقيقته أن الحجر أُدْخِل في الفم ؛ ولكن هذا لا يشكل [٢]

واستدلوا بقوله تعالى ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾[٣]

إنما المعنى لتنوء بها العصبة؛ لأن معنى (ناءَ بِكَذا) نَهَض به وثقل، والمفاتيح لا تثقل بالعصبة إنما العصبة هي التي تثقل بالمقاتيح، ومن كلام العرب إن فلانة لتنوء بها عجيزتها، ومعلوم أن العجيزة لا تنوء بها وإنما تنوء هي بعجيزتها .

قد حكى أبو زيدٍ الأنصاري: إذا طلعت الجوزاء انتصب العودُ في الحِرباء يريد: انتصب الحرباء في العود[٤] .

وحكى أبو الحسن: عَرضتُ الناقةَ على الحوضِ، وعرضتها على الماء. يراد: عرضتُ الماءَ والحوض عليها .[١]

---

١ – ينظر ما يجوز للشاعر من الضرورة للقزاز القيرواني ص٣١٤، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، د/ صلاح الدين الهادي، الناشر دار العروبة بالكويت ، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/٢، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك ص٤٤٦.

٢ – ينظر ما يجوز للشاعر من الضرورة صـ١٨٢

٣ –من الآية (٧٦) من سورة القصص

٤– ينظر النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري صـ٤٠٩ ، تحقيق ودراسة د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ، الطبعة الأولى(١٤٠١هـ /١٩٨١م)

وذهب ابن عصفور إلى أن القلب لا يجوز إلاَّ في الشعر، وأن ما جاء منه في الكلام قليلٌ لا يقاس عليه .[٢]

والراجح أنه يجوز في الشعر وفي سعة الكلام. لكنما المسألة تعود إلى القلة والكثرة، فيكثر القلب في الشعر ويقل في الكلام شريطة ألا يشكل المعنى [٣]، والصحيح أن رفع المفعول ونصب الفاعل عند أمن اللبس وعدم الإشكال لا ينقاس بل يقتصر فيه على السماع [٤]

قال ابن مالك في الكافية الشافية [٥]

ورَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لا يَلْتَبِس مَعَ نصْبِ فَاعِلٍ رَوُوا فَلا تَقِس

ومؤاخذة العلوي للزجاجي على شاهده في قول الفرزدق من الطويل

وعضُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ[٦]

الذي استدل به برفع (مسحت ،أو مُجَلَف) بالفاعلية على رواية البيت (يَدَع) بفتح الياء والدال، وهذا خطأه ورفعهما عنده على رواية (يَدِع) بفتح الياء

=

١ – شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م علي الفارسيّ، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر ، الطبعة: الأولى،(١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م) .

٢ ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٣-٢٩٦

٣ – ينظر الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك صـ٤٤٧،د/ إبراهيم الحندود.

٤ – ينظر شرح ابن عقيل ١٤٧/٢ .

٥ – ينظر شرح الكافية الشافية٦١٢/٢ ،وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٠١/٢ ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى (١٤١٧ هـ –١٩٩٧م) .

٦ – سبق تخريجه ص من البحث

وكسر الدال ولكن الزجاجي أساء في الإطلاق كعادته على حد تعبير العلوي والقلب لا يتحقق إلا على رواية (يَدِع) بكسر الدال إذا نصبنا(مسحتًا) وهو فاعل، وعلى رواية (يُدَع) على بناء مالم يُسم فاعله بضم الياء وفتح الدال وهو مُقَام مَقَام الفاعل؛ فأما رفع (مجلف)؛ فهو مرفوع بكل حال؛ لأن القافية مرفوعة [١]

ومجمل مؤاخذة العلوي إنكاره على الزجاجي رواية شاهد مع ثبوت الرواية ودونك تفصيل البيت روايةً وإعرابًا؛ وذلك أن هذا البيت روي بعدة روايات، ذكر منها ابن السيد[٢] ثلاث روايات، وأوصلها البغدادي[٣] إلى خمس روايات وذكر صاحب مآخذ شراح الجمل أنه روي بسبع روايات[٤] وبالبحث تبين لي أنه رُوي بثماني روايات

الرواية الأولى :

وَعضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدَع من المالِ إلا مُسْحتاً أو مُجَلَّفُ[٥]

---

١ – ينظر المنهاج ٦٥٣/٢

٢ – ينظر إصلاح الخلل لابن السيد الطليوسي صـ٢٥٩–٢٦٢

٣ – ينظر خزانة الأدب للبغدادي ٢٣٧،٥/١،٨/١٤٧،١٥٠،١٥١،١٥٣/٥٤٣، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

٤ – ينظر مآخذ شراح الجمل في الكتب المطبوعة حتى عام ١٤٢٥هـ، د/ سليمان السحيباني، القسم الأول الفصل الأول د–ح صـ١٩٩

٥ – ينظر جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي٦٩٩/١، ،والشعر والشعراء ،لابن قتيبة ٤٧١/٨٩،١/، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٦/ ٢٠٨ ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، (١٤٠٤هـ)، والإنصاف في =

وهذه الرواية فيها خمسة أوجه إعرابية

الأول:- أن ينصب (مُسْحتًا)على الاستثناء المفرغ بالمفعولية، ومن نصبه جعل (يَدَع) من الترك ويرفع (مجلفًا) على أنه مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال لم يترك (مسحتًا أو مجلف)

الثاني:- أن يكون (مجلَّف) مرفوعاً بالعطف على الضمير في (مسحت) وهو قول الكسائي حكاه عنه هشام[١]

الثالث:-أن يكون(مجلَّف) مرفوعاً بالعطف على قوله(وعضُّ زمانٍ وتجليفه)، وهو مصدر ميمي بمعنى التجليف، وليس اسم مفعول، وهذا هو قول الفارسي .

الرابع:- أن يكون المجلف مرفوعًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره:(هو مجلف)وهو قول جماعة البصريين

الخامس :-أن يكون مرفوعًا على إضمار فعل محذوف ،كأنه قال : وبقى مجلف[٢]

=

مسائل الخلاف ١٥٣/١، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٢٠٠/١.، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٥٦/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٣٧/١.

١ - إصلاح الخلل صـ٢٦١

٢ - ينظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥٣٨/١.

الرواية الثانية:

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدَع من المالِ إلا مُسْحتٌ أو مُجلَّفُ[1]

التي ذكرها الزجاجي (يَدَع) بفتح الياء والدال ورفع (مسحت أو مجلف) على معنى (لم يبقَ)

فهو رفعهما بفعل يفسره المعنى؛ لأنه إذا قال لم يَدَع من المال شيئًا، فكأنه قال لم بيقَ منه شيء فأضمر (لم يبقَ)، فارتفع به ما بعد إلا مفرغًا لما قبلها، وحمل على المعنى؛ لِأَن مَعْنَاهُ بَقِي من المَال(مسحت أَو مجلف)[2]، ويمكن أن يرتفع (مجلف) على أنه مبتدأ حذف خبره (أو) عاطفة جملة اسمية على جملة فعلية، وتقدير الكلام: أو مجلف كذلك[3]

---

١ – ينظر الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي ١/ ١٦٩ ، والخصائص ١٠٠/١،وتهذيب اللغة للأزهري ١٦٦/٤، المحقق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، (٢٠٠١م)، وخزانة الأدب للبغدادي ١٥٠/٥

٢ – ينظر الجمل في النحو المنسوب للخليل بن احمد الفراهيدي صـ١٦٩، وشرح الجمل لابن خروف ٨٤٩/٢

٣ – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ١٥٣/١، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٥٩/١ ،المحقق: د حاتم صالح الضامن ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥، وشرح الجمل لابن هشام صـ٢٨٦

الرواية الثالثة

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدِع من المالِ إلا مُسْحتٌ أو مُجلَّفُ[١]

بفتح الياء، وكسر الدال من (يَدِع) ورفع (مسحتٌ و مجلَّفُ).، فعليه معنى (لم يَدِع) بِكَسْر الدَّال أَي: لم يتدع ولم يثبت.، والربعي وابن جني جعلوه من قولهم (ودع الرجل)، فهو وادع إذا بقى[٢] وَالْجُمْلَة بعد زمَان فِي مَوضِع جر لكَونهَا صفة لَهُ والعائد مِنْهَا إِلَيْهِ مَحْذُوف للْعلم بموضعه وَتَقْدِيره: لم يدع فِيهِ أَو لأَجله من المَال إِلَّا مسحت أَو مجلف فيرتفع بِهِ (مسحت) و(مجلف) عطف عليه [3] ، وذكر ابن جني أن الإعراب على رواية الكسر واضح ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في رواية فتح الدال من (يَدَع) [٤]

الرواية الرابعة:-

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يُدَع من المالِ إلا مُسْحتٌ أو مجلَّفُ [5]

بضم الياء، وفتح الدال من (يُدَع)، ورفع (مسحت ومجلف).

---

١ – ينظر الخصائص ١/١٠٠،وإصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد صـــ٢٦١.

٢ – ينظر الخصائص ١/١٠٠ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب للربعي١/٥٩ .

3 – ينظر الخصائص لابن جني ١/١٠٠،١٠١، وخزانة الأدب للبغدادي ١٤٩/٥

٤ – ينظر الخصائص ١/١٠٠،١٠١

5 – ينظر العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ٢٢٤/٢، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال ، وإصلاح الخلل صـ٢٦١، وخزانة الأدب للبغدادي ١٥١/٥

الرواية الخامسة:

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَرَّفُ [1]

بفتح الياء والدال من (يَدَع)، ونصب (مُسْحَتاً)، وبـ(مُجَرَّف) بدل (مجلَّف).

الرواية السادسة:

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحتٌ أو مُجَرَّف [٢]

الرواية السابعة:-

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مَرْوان ما بِهِ من المالِ إلا مُسْحتٌ أو مُجَلَّفُ [٣]

وفيها (ما به) بدل (لم يدع)، وبرفع (مسحتٌ و مجلفُ).

الرواية الثامنة:-

وعظ زمَان يَا بن مَرْوَان لم يدع من المَال إِلَّا مسحت اَوْ مُجَلِّفُ [٤]

وَمعنى لم (يَدَع) لم يَبْق إِلَّا (مسحت، ومجلَّف)

وَمن روى (مُسْحِت ومجلِّف) بِكَسْر الْحَاء وَاللَّام فِي (مُجَلِّف) فَإِنَّهُ رَفعه على الْمُوَالَاة؛ لِأَنَّهُ جعل (إِلَّا) بِمَنْزِلَة الْوَاو كَأَنَّهُ قَالَ (وعظ زمَان أذهب مالنا)، و(مسحت ومجلِّف) من الزَّمَان أَي (مهلك) وَمِنْه قَول الله جلّ وَعز (لِئَلَّا

---

1 –ينظر ديوان الفرزدق ص٣٨٦، طبقات فحول الشعراء لابن سلاَّم ٢١/١، المحقق: محمود محمد شاكر ، الناشر: دار المدتني – جدة .

٢ – ينظر الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ١٣٥/١

٣ – ينظر خزانة الأدب ١٥٠/٥ .

٤ – ينظر الجمل في النحو للخليل بن أحمد ١٦٩/١.

يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴿١٥٠﴾)[١]، مَعْنَاهُ وَالَّذين ظلمُوا مِنْهُم وَ(إِلَّا) فِي مَوضِع الْوَاو[٢].

ومؤاخذة العلوي للزجاجي على رفع (مسحت ومجلف) برواية (لم يَدَع) بفتح الياء والدال لا وجه لها لأن هذه الرواية ثابتة نقلا فلا وجه لإنكارها ، وبالبحث تبين أن البيت رُوي بثماني روايات

والمعنى على الروايتين فتح الدال وكسرها واحد ف(يَدَع) بفتح الدال معناها (يترك) والفاعل هو (الزمان) والمفعول هو (المال) ويكون الفعل متعديًا وعلى رواية (يَدِع) بكسر العين معناه (ثبت واستقر) وسيسند الفعل لغير العاقل وهو (المال) ويكون الفعل لازماً والماضي منهما (وَدَع) حتى أن صاحب تاج العروس قال "(يَدَع) من (وَدَعَ) ومعناه لم يتدع أي لم يقَّر ولم يسكن "[٣] ،و(وَدَعَ – يَدَع) كـ (وَضَع – يَضَع) (فَعَل –يَفْعَل)

ودع: "وَدَعتُ" الشيء وَدَعْاً تركتُه، ووُدُعُ" الرجُل وداعةً وَدعة اطمأنَّ وأودُعتك" الشيءَ جعلته عندك أو قبلته منك وديعةَ وهو من الأضداد.، وَدَع" الشيءُ يَدِع سَكَن" [٤] وهو من الأفعال التي أُميت ماضيها؛ لأن العرب قد

---

١ من الآية (١٥٠) من سورة البقرة .

٢ – ينظر المصدر نفسه ١٦٩/١ .

٣ – تاج العروس ٢٩٨/٢٢ .

٤ – ينظر كتاب الأفعال لابن القَطَّاع الصقلي٣٠٦/٣ ، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م .

تستغني بالشيء عن الشيء[١]، فلا يقال ودعه ولا وادع وإنما يقال تركه وتارك [٢]

ومنهم من قال أن وَدَع الرجل يَدَع إذا صار إلى الدعة والسكون [٣]وهو بالفتح أو بالضم من وَدُع ودَاعةً ودَعةً أَي سَكَنَ وتَرَفَّهَ. وايْتَدَعَ، فَهُوَ مُتَّدِعٌ أَي صَاحِبُ دَعةٍ، أَو مِنْ (وَدَعَ) إذا تَرَكَ[٤].، ولذلك يرى ابن جني أن معنى (لم يدع) –بكسر الدال– أي لم يتدع ولم يثبت والجملة بعد "زمان " في موضع جر لكونها صفة له والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه وتقديره: لم يدع فيه[٥] ، وعلى ذلك فلا وجه لمؤاخذة العلوي على الزجاجي ولذلك يرى ابن خروف في شرحه على الجمل

أنه لا يلتفت إلى من تعقب كلام أبي القاسم في البيت لأن الكلام محمول على المعنى فلا يلتفت إلى تمام الكلام ونقصه[٦]

ومعلوم أن الإعراب فرع المعنى؛ فكأنهم يقدمون الذي ببيانه أهم وأولى دون لبس أو إشكال في المعنى.

---

١ – ينظر الكتاب لسيبويه ١ /٢٧٥،٢٥ ، والخصائص ٢٦٧/١

٢ – ينظر تاج العروس ٣٠٣/٢٢ ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١٢٩٦/٣، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٣ – ينظر تهذيب اللغة للأزهري ٨٩/٣ ،

٤ – ينظر لسان العرب (ودع)

٥ – ينظر الخصائص لابن جني ١٠٠/١

٦ – ينظر شرح الجمل لابن خروف ٨٤٩/٢

المسألة الثانية:- تعدد الأوجه الإعرابية في المعطوف على جواب الشرط

قال الزجاجي "وإذا جئت بعد جواب الجزاء بفعل معطوف، كان لك فيه ثلاثة أوجه: الجزم على العطف ،والرفع على القطع والاستئناف، والنصب بإضمار أن، كقولك: مَنْ يقصدني أقصده وأُحْسِنْ إليه ،وأُحْسِنُ إليه ،وأُحْسِنَ إليه.....، وقال الله عزوجل (وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾)[١] يجوز في (يغفر) و(يعذب) الرفع والنصب والجزم"[٢].

آخذه العلوي بقوله "وظاهر كلامه أن الأوجه الثلاثة إنما يجوز في (يُعَذِّب) وليس الأمر كما قال، وإنما هي جائزة فيهما جميعا؛ فلا وجه لتخصيص أحدهما دون الآخر"[٣].

الدراسة والتحليل

قال تعالى: (وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾) ، قرأ عاصم وابن عامر[٤]، برفع الراء والباء على الاستئناف

---

١ -من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة .

٢ - الجمل للزجاجي صـــ٢١٢،٢١٣

٣ - المنهاج ٦٨٤/٢

٤ -ينظر حجة القراءات لأبي زرعة١٥٢/١، تحقيق سعيد الأفغاني ، الناشر دار الرسالة ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٤٠، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة:الأولى،(١٤٢١ هـ) . والحجة للقراء السبعة ٤٦٣/٢، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد =

وقرأ الباقون(نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي)، بالجزم لأنه عطف على (يُحَاسِبْكُم).

وَإِنْ تُبْدُوا ما فِي أَنْفُسِكُمْ شرط. أَوْ تُخْفُوهُ عطف عليه، يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ جواب الشرط، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ عطف على الجواب

قال سيبويه في باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

"وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: "يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذِّب من يشاء (والله على كل شيء قدير) ، وتقول: إن تأتني فهو خير لك وأكرمك، وإن تأتني فأنا لآتيك وأحسن إليك. وقال عزَّ وجلَّ: "وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خيرٌ لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم ".، والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيِّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء" [1]

إذا عطف على جواب الشرط بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والنصب على إضمار(أنْ) والفاء سببية، والرفع على الاستئناف، و(فالفاء) حرف استئناف؛ والجملة بعدها استئنافية مستقلة في إعرابها عما قبلها، والمضارع فيها مرفوع – إن كان مجردا من ناصب وجازم، ومن نوني التوكيد، ويختار منها المتكلم والمعرب ما يناسب السياق، ويساير معنى التركيب.، فكل وجه من هذه الثلاثة يقوم على اعتبار معنوي خاص به، يخالف الآخر، وواجب المتكلم والمعرب اختيار الوجه الإعرابي الذي يقوم على الاعتبار المناسب للسياق، ولما يقتضيه المعنى. وليست

=

العزيز رباح أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية ،(١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م).

١ – الكتاب لسيبويه ٣/٩٠.

الأوجه الثلاثة تصلح لكل أسلوب، وتباح في كل تركيب بغير تقيد بهذا الاعتبار المعين الخاص، وإلا صارت اللغة فوضى بسبب محو القيود، أو إهمالها، وإهمال الاعتبارات التي تميز المعاني بعضها من بعض[١] ، واختار ثعلب الجزم على رده على الجزم في قوله (يحاسبكم) واختاره أبو العباس ،وعلل له بأنه يدخل في تكفير الذنوب إذا كان جوابًا لقوله(وإن تبدوا مافي أنفسكم أو تخفوه) ويليه الرفع ثم النصب، ومن رفع لم يجعله جواباً لهذا الشرط[٢] .

ولذلك قال ابن مالك في ألفيته

واحْكُمْ بتثلِيثِ مُضَارِعٍ تَلا بالفَا أَوْ الوَاوِ الجَزَا مُمَثِلاً

بـ ما يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ رُدِفْ ونَصْبِه بِنَقَلِ عَمْرٍو قَدْ عُرِفْ[٣]

وتتلخص مؤاخذة العلوي للزجاجي في أنه أجاز الأوجه الإعرابية الثلاثة، في قوله (يعذب) دون (ويغفر)، وهذه مؤاحذة ابن خروف نفسها إذ قال "وقوله: يجوز في (يعذب) الثلاثة صحيح غير أن الأولى أن يقول في (يغفر) ؛لن (يعذب) معطوف عليه ...."[٤] ، والحق أن لا وجه لما آخذاه به إذ نص الزجاجي صريح في جواز الأوجه الثلاثة فيهما فقال" وقال الله عزوجل

---

١ – ينظر النحو الوافي الأستاذ عباس حسن ٤٧٧/٤، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة

٢– ينظر المقتضب للمبرد ٦٧/٢، و معاني القراءات للأزهري ٢٣٨،٢٣٧/١ .

٣ – ينظر شرح الكافية الشافية ١٦٠٢،١٦٠١/٣

٤– شرح الجمل لابن خروف ٨٧١/٢

(وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾)[1]

يجوز في (يغفر) و(يعذب) الرفع والنصب والجزم"[2]؛ فالعلوي ربما لم يطلع على النسخة الأخرى من شر ح الجمل للزجاجي التي رمز إليها المحقق بالنسخة (ت) وأن هذه الزيادة وردت فيها ولهذا آخذه العلوي وأثبته رأياً له.، أو أنه قد سقطت (يغفر) من بعض النسخ.

---

١ – الآية (٢٨٤) من سورة البقرة

٢– الجمل صـ٢١٣

خاتمة البحث

انتهى البحث إلى عدة نتائج من أهمها: _

فهم العلوي كلام الزجاجي على غير وجهه لأسباب كثيرة:

١-للاستقراء الناقص أو اختلاف القدرات الاستيعابية للعلوي عن الزجاجي أو لاختلاف منزع أحدهما عن الآخر.

٢- لنسيانه لأصل من أصول النحو وهو السماع فينكر شاهدًا وقد تعددت رواياته.

٣- خفى عليه طبيعة المؤلَف الذي يتناوله شرحًا وتحليلًا كما اتَّضح ذلك من خلال البحث، فكتاب الجمل للمبتدئين ، فهو شرح مختصر بسيط .

٤-مبالغته في الصنعة النحوية جعلته يفهم كلام الزجاجي على غير ما قصده فخطأه في تجويزه (مَكُون) بناء اسم المفعول من (كان) والذي قصده تصرف (كان) ولم يقصد عملاً ولا غيره.

٥-أحياناً عدم اطلاعه على النسخة الأخرى من شرح الجمل كما في مسألة تعدد الأوجه الإعرابية في المعطوف على جواب الشرط .

٦-أحيانًا لم أجد عذراً للعلوي فيما فهمه عن الزجاجي على غير مراده ؛ فكلام الزجاجي واضح صريح في نصه كما في مسألتي مجيء أم للاستفهام، وعد هاء السكت من أحرف الندبة .

٧- تأثر العلوي بفهم ابن السيد البطليوسي ؛ فجل مآخذ العلوي التي فهمها على غير ما قصده الزجاجي كانت للبطليوسي .

٨- أحيانًا يتفق ما فهمه العلوي مع ما فهمه ابن أبي الربيع أو ابن عصفور أو ابن هشام وأحياناً أخرى يختلف معهم .

٩- أخذ العلوي على الزجاجي تقسيم الأفعال باعتبار تعديها ثم ذكر من جملتها اللازم، وهذه عادة النحاة يذكرون الشيء وقسيمه أو مقابله كما

يقولون المعرب والمبني؛ فالزجاجي لا يقصد أن يعد اللازم ضمن أقسام المتعدي، وهذا لا يخفى على الزجاجي، وإنما أراد تقسيم الأفعال في التعدي، فخرج منه مالا يتعدى لأن الباب ليس موضوعًا له .

١٠- ذهب الزجاجي إلى أن مكون اسم مفعول من (كان) وآخذه العلوي أن (كان) لا يصح أن يبنى منها اسم مفعول وهي مسألة اختلف فيها النحاة، والذي قصده الزجاجي تصرف كان، ولم يقصد بها عملا ولا غيره؛ إذ هو يقارن بين (كان) و(إن) في عدم جواز تقدم خبر (إن) على اسمها ولا عليها ويجوز ذلك في باب (كان) لأنها من الأفعال تامة التصرف ؛ فأجاز مجيء اسم المفعول منها كما أتى منها اسم الفاعل إن قصدنا التصرف لا العمل .

١١- ذهب الزجاجي إلى جواز جر تمييز كم الاستفهامية بمن مضمرة وآخذه عليه العلوي ، وصف رأيه بالفساد، والحق أن العلوي فهم كلام الزجاجي على غير وجهه؛ فالزجاجي يجيز إضمار حرف الجر في مميز (كم) الاستفامية ولا يجيز إضمار الخافض عموماً، وأضمرت (مِنْ) مع أن حروف الجر لا تعمل مقدرة ؛ لأن وضع (مِنْ) البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها .

١٢- فَهِمَ العلوي كلام الزجاجي على غير وجهه في (أم) العاطفة أنها استفهامية وهي لا تكون موضوعة للدلالة على الاستفهام ، ومفاد كلام الزجاجي أن (أم) حرف من حروف العطف يقصد بها الاستفهام للتعيين ، كما يقصد بالواو مطلق الجمع وبالفاء التعقيب وبثم التراخي ، ودليل ذلك أن الزجاجي ذكر في مستهل الباب حروف العطف وعدَّ منها (أم) فهو لم يقصد أنها ليست عاطفة ، بل صرح بكونها عاطفة ولا تأتي عاطفة إلا بعد همزة الاستفهام فما فهمه العلوي من كلام الزجاجي غير مقصود منه .

١٣- أخذ العلوي على الزجاجي عَدِّه ظروف المكان كلها منصوبة ،والزجاجي لم يقل بأن ظروف المكان كلها منصوبة بل قال وما أشبه ذلك كله منصوب ، وذكر التي تنصب مثل (عند، وخلف ،وميلا ،وفرسخًا) ولم يذكر في أمثلته هذه شيئاً مما يجب جره مثل (جلست في الدار، وأقمت في البلد) وغيرها مما كان من ظروف المكان محدوداً غير مشتق ،وآخذ عليه خروج (عند، ولدى) عن الظرفية ، بل قال بعد أن ذكر ظروف المكان وعد منها (عند، ولدى) قال " وما أشبه ذلك من أسماء الأمكنة إذا جعلته ظرفاً في موضعه النصب كقولك (جلست عندك) .....فإن نقلته من موضعه هذا كان كسائر الأسماء "[١] .

١٤-آخذ العلوي على الزجاجي (عدّ هاء السكت من جملة أحرف الندبة) والزجاجي لم يعد هاء السكت من جملة أحرف الندبة ،وإنما ذكر إحدى صور الندبة بإلحاق هاء السكت، وبين علة زيادتها في المندوب ، إنما جيء بها لخفاء الألف حتى لا يظن السامع أن آخر الكلمة فتحة؛ لكون النطق بها عير واضح فبينوها بالهاء، وإنما اختاروا الهاء لمناسبتها بخفاء حرف اللين فعملت على بسط الألف وتمكين مدها في النطق وإيضاحها؛ فما فهمه العلوي من نص الزجاجي مردود عليه؛ لأن الزجاجي ذكر بصريح العبارة حروف الندبة فقال "وحروف الندبة التي تختص بها (وا، ويا)"[٢] والذي يؤكد ذلك أنني لم أجد أحداً من شرَّاح الجمل فهم ما فهمه العلوي .

١٥- أنكر العلوي على الزجاجي رواية شاهد مع ثبوت الرواية في قول الفرزدق

---

١ - الجمل صـ٣٤

٢ - الجمل صـ٢٧٦

وعضُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

استدل به برفع (مسحت أو مجلف) بالفاعلية على رواية البيت(يدَع) بفتح الياء والدال، وهو يرى رفعهما على رواية (يدِع) بفتح الياء وكسر الدال، ولا وجه لإنكار رواية ثابتة وبالبحث تبين أن للبيت عدة روايات ، والمعنى على الروايتين فتح الدال وكسرها واحد فـ (يَدَع) بفتح الدال معناها (يترك) والفاعل هو الزمان والمفعول هو المال ويكون الفعل متعدياً وعلى رواية (يَدِع) بكسر الدال معناه (ثبت واستقر) وسيسند الفعل لغير العاقل وهو المال ويكون الفعل لازما والماضي منهما (ودع)، وعليه فلا وجه لمؤاخذة العلوي ؛ لأن الكلام محمول على المعنى و الإعراب فرع المعنى فكأنهم يقدمون الذي ببيانه أهم وأولى دون لبس أو إشكال في المعنى .

١٦-آخذ العلوي على الزجاجي جوازه تعدد الأوجه الإعرابية في المعطوف على جواب الشرط في قوله تعالى(وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾)[1]

أجاز الزجاجي الأوجه الإعرابية الثلاثة الجزم عطفاً على جواب الشرط ، والرفع على القطع والاستئناف، والنصب بإضمار (أن) في (يعذب) ومؤاخذة العلوي؛ لظنه أنه أجازها في يعذب دون يغفر. والحق أن لا وجه لما فهمه العلوي إذ نص الزجاجي صريح في جواز الأوجه الثلاثة فيها فقال" يجوز في يغفر، ويعذب) الرفع والنصب والجزم "[2]

---

[1] – الآية (٢٨٤) من سورة البقرة

[2]– الجمل ص ٢١٣

فربما لم يطلع العلوي على النسخة الأخرى من شرح الجمل للزجاجي التي رمز إليها المحقق بالنسخة(ت) وأن هذه الزيادة وردت فيها ؛ ولهذا آخذه العلوي وأثبته رأيا له، أو أنه قد سقطت (يغفر) من بعض النسخ .

ثبت المصادر والمراجع

١-الإتقان في علوم القرآن للسيوطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م) .

٢-أثر التأويل النحوي في فهم النص د/ غازي مختار طليمات، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، العدد الخامس عشر ،مجلة الإمارات العربية المتحدة – دبي (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)

٣-ارتشاف الضرب ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ،ومراجعة د/ رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

٤-أسباب التعدد في التحليل النحوي محمود حسن الجاسم ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد السادس والستون

٥-أسباب الخلاف النحوي عند بعض النحاة د/ أبو شعفة محمد العصلب ، الناشر ، جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم بمسلاته ، مجلة القلعة ، العدد التاسع لعام ٢٠١٨م.

٦-إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي لابن السيد البطليوسي ، تحقيق د/ حمزة عبدالله النتشرتي ، الناشر ،دار المريخ –الرياض، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

٧-الأصول لابن السراج ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م

٨-إعراب القرآن للدعاس١/٨٧ ، الناشر دار المنير ،ودار الفارابي –دمشق، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ)،

٩-إعراب القرآن للنحاس ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،(١٤٢١هـ).

١٠-إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ، لأبي البقاء العكبري ،: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي ، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

١١-الإقناع في القراءات السبع ، الناشر دار الصحابة .

١٢-أهمية علم النحو في فهم النص الشرعي ، وليد هاشم كردي ،وإسماعيل حبيب محمود الدراجي ، جامعة تشاناكالي١٨مارت -بتركيا، مجلة كلية اللاهوت (سيفا٣١-٤٩) العدد الثامن

١٣-إنباة الرواة للقفطي ،الناشر ،المكتبة العصرية -بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ

١٤-الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ،المحقق: د حاتم صالح الضامن ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥

١٥-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٧-إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، (١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م) .

١٨-الإيضاح في علل النحو للزجاجي ،تحقيق د/مازن المبارك ،دار النفائس ،الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

١٩-الإيضاح لأبي علي الفارسي ،تحقيق كاظم بحر المرجان ،دار عالم الكتب ،الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٦م

٢٠- البحر المحيط لأبي حيان تحقيق ودراسة / الشيخ على معوض والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ،قرظه د/ عبد الحي الفرماوي،دار الكتب العلمية -بيروت - لبنان ،الطبعة الأولى (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

٢١-البسيط لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م

٢٢-التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ،مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - المملكة العربية السعودية -جامعة أم القرى ص ،الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

٢٣-التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٤- ترشيح العلل شرح الجمل للخوارزمي، إعداد / محسن سالم العميري ،الناشر جامعة أم القرى ،الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) .

٢٥-تعدد الأوجه في التحليل النحو د/محمود حسن الجاسم، الناشر النادي الأدبي الثقافي بجدة ، المجلد الحادي عشر ،الجزء الثامن والعشرون لعام ٢٠٠٩

٢٦-التعريفات للجرجاني تحقيق محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة

٢٧-التفسح في اللغة لأبي الحسين النحوي ، تحقيق د/ عادل هادي العبيدي ، النشر ، دار دجلة ،المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى (٢٠١١م).

٢٨-تمهيد القواعد لناظر الجيش ،دراسة وتحقيق د/محمد علي فاخر، وأ.د / جابر مبارك وآخرون، الناشر دار السلام للطباعة والنشر -مصر ، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)

٢٩-تهذيب اللغة للأزهري ، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٣٠-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م).

٣١-التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ، المحقق: أوتو تريزل ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣٢-جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة) ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .

٣٣-جامع الدروس العربية للغلاييني ، الناشر ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ،الطبعة الثامنة والعشرون (١٤١٤هـ، ١٩٩٣م).

٣٤-الجمل في النحو المنسوب للخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٣٥ - الجمل للزجاجي في النحو لأبي لسحاق الزجاجي ،تحقيق :علي توفيق الحمد ، الناشر ، مؤسسة الرسالة ،دار الأمل ، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)

٣٦-جمهرة أشعار العربي لأبي زيد الخطابي، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيعات.

٣٧-الجنى الداني للمرادي للمرادي ،تحقيق د/ فخر الدين قباوة ،والأستاذ /محمد نديم فاضل ،الناشر ،دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان ،الطبعة الأولى (١٤١٣هـ/١٩٩٢م)

٣٨-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، الناشر دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) .

٣٩-حجة القراءات لأبي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني ، الناشر دار الرسالة

٤١-الحجة للقراء السبعة، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية

٤٢- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

٤٣-الخصائص لابن جني ، الناشر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة

٤٤-درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، المحقق: عرفات مطرجي ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

٤٥-دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)

٤٦-ديوان حسان بن ثابت لعبد الرحمن البرقوقي ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر – عام (١٣٤٧هـ/١٩٢٩م)

٤٧-ديوان الفرزدق في ديوانه ، شرحه وضبطه ، الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)

٤٨-ديوان الهذليين القسم الأول- مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية عام ١٩٩٥م .
٤٩-الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، د/ مازن المبارك ،دار الفكر.
٥٠-شرح ابن عقيل ، تحقيق : الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه
٥١-شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسيّ تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر ، الطبعة: الأولى،(١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م)
٥٢-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
٥٣-شرح التسهيل لابن مالك ،تحقيق د/ عبدالرحمن السيد ،ود/ محمد بدوي المختون ،دار هجر للطباعة والنشر ،
٥٤-شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، الطبعة: الأولى(١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).
٥٥-شرح الجمل لابن خروف ، تحقيق د/ سلوى عرب ، المملكة العربية السعودية ،وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى ،معهد البحوث العلمية ,إحياء التراث الإسلامي طبعة عام ١٤١٩هـ .
٥٦-شرح جمل الزجاجي لأبي إسحاق الغافقي ، رسالة ماجستير للباحث/ حمود بن عتيق الحربي بإشراف الدكتور /سعد بن حمدان الغامدي ، المملكة العربية السعودية – وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى .العام الجامعي(١٤١٦هـ/ ١٩٩٦ م)

٥٧-شرح الجمل لأبي عبد الله بن الفخار ، رسالة دكتوراه للباحث حماد بن محمد حامد الثمالى ، إشراف د/ محمود محمد الطناحي – المملكة العربية السعودية – للعام الجامعي (١٤٠٩/١٤١٠هـ).

٥٨ – شرح الجمل لابن عصفور الإشبيلي ، قدم له ووضع هوامشه فواز الشعار/ إشراف د/ إميل يعقوب ، الناشر ،دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)

٥٩-شرح الجمل لابن هشام الأنصاري تحقيق د/ علي محسن عيسى ،الناشر ،عالم الكتب ، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

٥٩-شرح ديوان المتنبي وضعه عبد الرحمن البرقوقي ، الناشر – دار الكتاب الغربي –بيروت – لبنان –الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م) .

٦٠-شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ، المحقق / عبد العني الدقر ، الناشر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

٦١- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، الناشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

٦٢-شرح كتاب سيبويه للسيرافي ،تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مركز تحقيق التراث (١٩٩٠م).

٦٣-شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري تحقيق أ.د هادي نهر ،دار اليازوي العلمية ، الأردن –عمان.

٦٤-الشعر والشعراء ،لابن قتيبة ، الناشر: دار الحديث، القاهرة ،عام النشر(١٤٢٣ هـ)

٦٥-الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ،الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ٠

٦٦-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م

٦٧-صحيح مسلم ، تحقيق /محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر ،دار إحياء التراث العربي -بيروت

٦٨-الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك ، المؤلف: إبراهيم بن صالح الحندود ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م

٦٩-طبقات فحول الشعراء لابن سلاَّم ، المحقق: محمود محمد شاكر ، الناشر: دار المدتني

٧٠-ظاهرة التقارض في النحو العربي أحمد محمد عبد الله، الناشر مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد الثامن والخمسون

٧١-العقد الفريد لابن عبد ربه ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، (١٤٠٤هـ)،

٧٢-علل النحو لابن الوراق ، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ،الناشر ،مكتبة الرشد ،الرياض – السعودية ، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) .

٧٣-العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال .

٧٤-فاعلية إستراتيجية وودز في تنمية مهارات الفهم النحوي لدى طلاب المرحلة الثانوية، د. علي بن أحمد المنتشري، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، المدينة المنورة، العدد الثالث – محرم ١٤٤٢هـ/ سبتمبر ٢٠٢٠م .

٧٥-فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي ،شرح لأحمد بن مساعد الحازمي ،الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ،الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

٧٦-كتاب الأفعال لابن القَطَّاع الصقلي، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

٧٧-كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ،إعداد/ عادل محسن سلم العميري، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٧٨-كتاب الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – دار الأمل ،الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٧٩-كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ،تحقيق د/سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر – بغداد- عام (١٩٨٠م).

٨٠-الكتاب لسيبويه ، تحقيق الشيخ /عبدالسلام هارون ، الناشر ، مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة (١٤٠٨/١٩٩٨).

٨١-اللباب للعكبري، تحقيق د/ عبد الإله النبهان ،الناشر ،دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

٨٢-لسان العرب ،تحقيق، عبد الله علي الكبير وآخرون ، طبعة دار المعارف .

٨٣-اللمع في العربية ، تحقيق / فائز فارس، الناشر دار الكتب الثقافية ، الكويت.

٨٤-ما يجوز للشاعر من الضرورة للقزاز القيرواني ، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، د/ صلاح الدين الهادي، الناشر دار العروبة بالكويت ، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

٨٥-المبسوط في القراءات العشر أبي بكر النيسابوري ، تحقيق /سبيع حمزة حاكمي الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق ، عام النشر: ١٩٨١ م
٨٦-محمد بن مسعود الغزني المعروف بصاحب البديع وآراؤه النحوية صـ٤٩٠،٤٩١، للباحث مريش ،عبده علي محمد ،مجلة كلية الآداب – جامعة صنعاء ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،العدد العشرون – لعام ١٩٩٧،
٨٧- المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد بن الخشاب ، تحقيق أ /علي حيدر ، أمين مكتبة مجمع اللغة العربية -بدمشق (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).
٨٨-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/محمد بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة ،طبعة(١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
٨٩- المسائل المنثورة للفارسي ، تحقيق، شريف عبد الكريم النجار، الناشر ،دار عمار للنشر والتوزيع
٩٠-مسند الإمام أحمد ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون ، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م) .
٩٠-مسند الحميدي لأبي بكر الحميدي ،تحقيق حسن سليم أسد الدَّاراني ، الناشر دار السَّقا -دمشق -سوريا الطبعة الأولى ١٩٩٦م
٩١-معاني الحروف والصفات للزجاجي ، تحقيق د/علي الحمد ،الناشر ،مؤسسة الرسالة -بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٤م
٩٢-معاني القراءات للأزهري ، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
٩٣-معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م)

٩٤-معجم التعريفات للجرجاني ، تحقيق ودراسة ،ي محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.
٩٥-معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،بمحمد سمير نجيب اللبدي – مؤسسة الرسالة –دار الفرقان ،الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥)
٩٦-المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق علي أبو ملحم ،الناشر مكتبة الهلال –الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
٩٧-المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ /عبد الخالق عضيمة ،الناشر –عالم الكتب –بيروت –
٩٨-ملحة الإعراب للقاسم بن علي الحريري ، الناشر دار السلام ، القاهرة / مصر ، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).
٩٩-الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ، الناشر مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م
١٠٠-النحو الوافي الأستاذ عباس حسن ، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة
١٠١-النكت في تفسير كتاب سيبوويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق أ/رشيد بلحبيب ،المملكة العربية السعودية –وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .
١٠٢-النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ، الطبعة الأولى(١٤٠١هـ /١٩٨١م).
١٠٣- همع الهوامع للسيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر